



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID -EL- Tarf

Université El-Tarf
جامعة الطارف

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير



Université El-Tarf
جامعة الطارف

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de
Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2022 / 2023

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

الدور الإستراتيجي لهيئات الدعم في ترقية المشروعات الصغيرة
والمتوسطة

تخصص: إدارة إستراتيجية

تحت إشراف:

د. لونيبي محمد

من إعداد الطالبتين

♣ حدرباش شهرة

♣ مشرقى حورية

ملخص

تم التطرق في هذه الدراسة إلى موضوع دور الهيئات الداعمة في ترقية وتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وهذا باعتبارها أن تعد المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية ويتعين الإحطة بجميع المشاكل التي تواجهها والتي من أهمها مشكلة التمويل المتاحة أمامها، حيث أنه من الضروري الإهتمام بتقنيات التمويل الحديثة وكذلك الوقوف على مدى فعالية الهيئات و الأليات التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل دعم إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. حيث تم عرض واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذلك تقييم أهم الصناديق والوكالات المكلفة بترقيتها وتمويلها.

الكلمات المفتاحية

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكالات الدعم، صناديق الدعم

Résumé

Dans cette étude, la question du rôle des organismes d'appui dans la promotion et le financement des petites et moyennes entreprises a été abordée, et cela est considéré comme le principal moteur du développement économique, et tous les problèmes auxquels ils sont confrontés, le plus important d'entre eux qui est le problème de financement qui s'offrent à eux, car il faut être attentif aux techniques modernes de financement ainsi que se positionner sur l'étendue de l'efficacité des organes et mécanismes mis en place par l'Etat algérien en vue d'appuyer la création et le financement des petites et moyennes entreprises.

Où la réalité des petites et moyennes entreprises en Algérie a été présentée, ainsi que l'évaluation des fonds et organismes les plus importants chargés de les promouvoir et de les financer.

Les mots clés

Petites et moyennes entreprises, financement des petites et moyennes entreprises, organismes de soutien, fonds de soutien.

شكر وتقدير



الحمد لله أولاً وآخراً لتوفيقه لنا على إتمام هذا البحث فما
كان لشيء أن يجرى في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه
" إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون "
فالحمد لله في الأولى والآخرة.

نتقدم بالجميل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل " محمد
لونيسى " لتفضله بالإشراف على البحث والمجهودات التي بذلها
والتوجيهات القيمة التي أسداها في سبيل نجاح هذا البحث
كما نتوجه بالشكر إلى كل شخص ساهم في اتمام هذا العمل.

إِهْدَاء

أهدي هذا العمل

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، أبي العزيز أسأل الله أن يحفظه لنا

إلى أمي

ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريدانة حياتي وبهجتها أمي العزيزة

أسأل الله أن يرحمها

إلى خالتي وجدتي رحمة الله عليهم

إلى أختي سارة وأخي محمد وكل فرد من العائلة

إلى صديقاتي الدرب، إيناس، حورية، نور، حنين وإكرام

كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلبي إليكم جميعا أهدي لك ثمرة جهدي

شجرة

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في الدراسة بهذه
المذكرة

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى

الوالدين الكريمين حفظهما الله لنا

وإلى اخوتي واخواتي

رفاقي وإلى كل من أحب

إلى صديقاتي الدرب

كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلبي إليكم جميعاً أهدي لك ثمرة جهدي



حورية

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
18	نسبة المؤسسات العائلية بالنسبة الى المؤسسات المسجلة في بعض الدول	01-01
20	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني	01-02
64	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2012-2022	01-03
66	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية خلال الفترة 2012-2022	02-03
69	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المنطقة	03-03
70	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الفترة 2012-2022	04-03
72	المبالغ الاستثمارية في الفترة 2012-2021	05-03
74	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات 2012-2022	06-03
75	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الفترة 2012-2022	07-03
82	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف CNAC الى غاية 2022	08-03

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	8
02-01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا حسب عدد العمال	9
03-01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الاوروبي	10
01-03	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم	67
02-03	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الفترة 2012-2022	70
03-03	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارية الخارجية في الفترة 2012-2022	73
04-03	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط الى غاية 2022	77
05-03	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط و الجنس	79
06-03	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط الى غاية 2022	80
07-03	عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل و الوظائف الجديدة	82
08-03	عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	83

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	ملخص
II	Résumé
III	شكر و عرفان
IV	إهداء
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة المحتويات
X	قائمة المختصرات
2	مقدمة
	الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
7	تمهيد
8	المبحث الاول : مدخل الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
8	المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهدافها
14	المطلب الثاني : معايير تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
15	المطلب الثالث : تصنيف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
23	المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها
23	المطلب الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي
26	المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
31	المطلب الثالث : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
34	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
37	تمهيد
38	المبحث الاول : هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

38	المطلب الاول : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE
41	المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
45	المطلب الثالث :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
49	المبحث الثاني : صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
49	المطلب الاول: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR
54	المطلب الثاني: صندوق ضمان قروض الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-ME
56	المطلب الثالث : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC
60	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
63	تمهيد
64	المبحث الاول: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة 2012-2022
64	المطلب الاول : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها في الجزائر 2012-2022
69	المطلب الثاني :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وترقية الاستثمار في الفترة 2012-2022
73	المطلب الثالث :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والتجارة الخارجية في الفترة 2012-2022
77	المبحث الثاني: تقييم هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية 2022
77	المطلب الاول : حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE الى غاية 2021
80	المطلب الثاني : حصيلة الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة CNAC الى غاية 2022
82	المطلب الثالث : حصيلة الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM الى غاية 2022
85	خلاصة الفصل
87	خاتمة
92	قائمة المراجع

قائمة المختصرات

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	ANADE
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	ANGEM
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	ANDI
صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	FGAR
صندوق ضمان قروض الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	CGCI-ME
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	CNAC
مؤسسة صغيرة ومتوسطة	م و ص
برنامج الاتحاد الأوربي	MEDA
مؤسسة صغيرة جدا	TPE
الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي للعاملين	CNAS
لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء	CASNOS



مقدمة

ان الإتجاه الجديد في تنمية الإقتصاديات الحديثة هو الإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتركيز على نموذج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تزايد تعدادها بمعدل جد متسارع، خاصة بعد تجزئة المؤسسات العمومية وتهيئتها للخصوصية بعد سنة 1995، ونتيجة لتلك الظروف تكاثفت المجهودات لتعزيز دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد كونها تمثل أحد روافد التنمية الإقتصادية في البلدان النامية والمتطورة على حد سواء ، بالإضافة إلى قدرتها على امتصاص كم هائل من اليد العاملة وأهميتها في دعم التنمية الإقتصادية، والتخطيط المستقبلي نابعة من دورها في ارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة والنتاج الداخلي الخام، علاوة على حجم الإستثمارات المرتبطة بها.

وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محورا أساسيا في منظومة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، سواء كان في الدول المتقدمة صناعيا أو الدول النامية. ومع تزايد الاهتمام العالمي والدولي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجلت أهميتها من خلال الأدوار الحيوية التي تلعبها في العديد من المجالات الإقتصادية والإجتماعية. فتشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق الكثيفة النشاطات الإقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنمية.

وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات عديدة تعرقل نموها وتحول دون إسهامها الفعال في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، ويمكن التمييز بين تلك المتعلقة بالظروف الداخلية التي تحكم حركية المؤسسة وتنعكس على مستوى أدائها الإقتصادي، وتلك الخاصة بالمناخ العام لنشاطات هذه المؤسسات، وعليه وقناعة بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت العديد من الحكومات بوضع آليات مختلفة من أجل مساعدة هذه المؤسسات على القيام بالدور المنوط بها، والجزائر على غرار هذه الدول تسعى جاهدة إلى بناء استراتيجيات وأساليب والتي من خلالها تقوم بدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تهدف إلى تحسين أدائها لضمان استمرارها في ظل التحولات الإقليمية والدولية التي تعيشها الجزائر، والتي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمارس نشاطها في ظل محيط تنافسي من حيث الطبيعة ومتغير من حيث التكوين.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف تساهم هيئات الدعم في ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

يتفرع منها الأسئلة الفرعية التالية :

1. هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني؟
2. ماهي مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
3. هل تمكنت هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق أهدافها؟

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة السابقة تقترح الفرضيات التالية :

1. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني من خلال ترقية الاستثمار والتجارية الخارجية وغيرها
2. تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالتية من ابرز الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
3. تمكنت هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق جميع أهدافها

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات الدول والضرورة الملحة لتطوير الإقتصاد الوطني والخروج من قوقعة اقتصاديات المحروقات وذلك بتقييم دور برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستخلاص مدى فعاليتها من اجل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة إكتشاف مكامن وجود الخلل في حالة إثبات قمة فعالية الدور الاقتصادي لهاته البرامج على المستوى الوطني أو على مستوى التعاون الدولي

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

- تسليط الضوء على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- عرض مختلف الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ابراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- التعرف على اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإقتصاد الوطني

- تقييم دور برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أسباب إختيار الموضوع

- توافق موضوع الدراسة مع الاختصاص
- الشعور بأهمية الموضوع خاصة في الوقت الراهن ومدى أهميته على المستوى الإقتصادي والإجتماعي
- زيادة إهتمام الحكومة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- التعرف على مساهمة هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تقييم واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

منهج الدراسة

تم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتغطية الجانب النظري المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنهج دراسة حالة و ذلك بالإسقاط على الجزائر

الدراسات السابقة

1. هالم سليمة (2017) بعنوان: "هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى نجاح السياسة الحكومية الجزائرية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة مجموعة من الهيئات التي تسعى الى توفير الدعم لها والمساعدة في توفير احتياجاتها المالية والتقليل من المشاكل التي تواجهها في هذا المجال ولقد توصلت هذه الدراسة الى ان هذه المؤسسات على الرغم من الإهتمام المتزايد بها والدعم المالي الذي تتلقاه من الهيئات الحكومية لازالت تعاني من مشاكل في الجانب التمويلي وذلك نتيجة عدة اسباب لعل من ابرزها عدم وجود مرافقة فعلية طيلة السنوات الأولى من بداية نشاطها.

2. تواتي شيماء، لعراب خولة(2019) بعنوان: "فعالية هيئات الدعم المالي في انشاء ومرافقة المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة مقدمة في اطار نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على فعالية هيئات الدعم المالي في انشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك من خلال

بيان اهمية واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعرفة الدور الحقيقي، الذي تؤديه الهيئات المرافقة مثل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وقد توصلت هذه الدراسة الى ان المؤسسات المصغرة هي احدى القطاعات الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير من قبل دول العالم وخاصة الجزائر كما اتضح ان تجربة الهيئات الداعمة تجربة ناجحة عموما في حل مشكلة تمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في اطارها.

3. بوشارب سعد، بون رفيق (2021) بعنوان " دور الهيئات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة الهيئات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال بيان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعرفة الدور الحقيقي، الذي تؤديه الهيئات المرافقة لها، وتوصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج أهمها الجزائر قامت وكغيرها من دول العالم، بإنشاء عدة هيئات ووكالات من أجل توفير بيئة ملائمة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سخرت لها كل أشكال الدعم المادي من أجل تطويرها وتحسين نمط التسيير بها، إلا أنه رغم الجهود التي بذلتها الحكومة إلا أن هذا القطاع مازال يعاني العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من القيام بالدور المنوط به لذلك وجب على الحكومة الجزائرية معالجتها والتخفيف من حدة آثارها.

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

المبحث الاول : مدخل الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهدافها

المطلب الثاني : معايير تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المطلب الثالث : تصنيف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها

المطلب الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة الفصل

تمهيد

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابرز موضوع يشغل حيزا كبيرا في شؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم نظرا للدور الذي أضحت تلعبه خاصة منذ نهاية القرن الماضي، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، حيث تساهم بنسبة لا يستهان بها في إنتاج الثروة وتعتبر فضاء حيويا لخلق فرص العمل، مما يجعلها وسيلة اقتصادية ومقصدا اجتماعيا يستحق الالتفات إليها أكثر و الاهتمام بها ، لذا فإن معظم دول العالم تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات، خاصة في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة و تحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية وبغرض التعرف أكثر عليها سيتم في هذا الفصل ابراز مفاهيم تتعلق بها من خلال تقسيمه الى مبحثين كالتالي:

- المبحث الأول: مدخل الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها

المبحث الاول : مدخل الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى يلقي إقبال شديد من طرف الباحثين والمهتمين بشؤون تنميتها وترقيتها وذلك بالنظر للصعوبات البالغة والتي تكمن في عدم وجود إتفاق مسبق حول تحديد تعريف موحد لها من قبل العديد من الدول والمنظمات، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى تنوع مجالات عملها وأنشطتها

المطلب الأول :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهدافها

من اجل التعمق اكثر في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيتم في هذا المطلب التعرف على مفهومها في بعض الدول ومن قبل بعض المنظمات الدولية كما سيتم التطرق الى ابرز اهدافها

الفرع الاول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف الدول والمنظمات نذكر منها:

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل بعض الدول

1.1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

إعتمدت اليابان في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 المعدل سنة 1999 على معياري العمالة ورأس المال، حيث أن كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة يجب أن لا يتعدى عدد عمالها 300 عامل، أما عن رأس مالها فلا يجب أن يفوق 300 مليون ين ياباني، أما التقسيم القطاعات فيكون كما يلي:

جدول رقم 01-01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

مجال النشاط	عدد العمال	رأس المال المستثمر ' بالين'	رأس المال المستثمر بالدولار
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل	468196 دولار أمريكي أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل	468196 دولار أمريكي أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	100 مليون ين أو أقل	936388 دولار أمريكي أو أقل
صناعة وقطاعات أخرى	أقل أو يساوي 300 عامل	أقل أو يساوي 300 مليون ين	2809164 دولار أمريكي أو أقل

المصدر : كمال مطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :دراسة حالة

بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران ، الجزائر، 2012، ص51.

2.1- تعريف خاص بالولايات المتحدة الأمريكية

حسب القانون 1953 فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة بحيث تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، و قد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العاملين.

- المؤسسات الخدمائية و التجارة بالتجزئة :من 1 الى 5 مليون دولار رقم الاعمال

- المؤسسات التجارية بالجملة :من 5 الى 15 رقم الاعمال

-المؤسسات الصناعية :عدد العمال 250 عامل على الأقل¹.

1.3- تعريف خاص بفرنسا

فرنسا هي الأخرى تعتمد على مبدأ المعيار المزدوج مثل اليابان فتعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها كل مؤسسة يتراوح عدد عمالها ما بين 0 إلى 500 عامل و رأسمالها المستثمر يقل عن 5 ملايين فرنك فرنسي.

جدول رقم 01-02: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا حسب عدد العمال

الحجم(عامل)	9-1	499-10	أكثر من 500
نوع المؤسسة	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة ومتوسطة	مؤسسة كبيرة
عدد المؤسسات	93%	6.9%	0.1%
اليد العاملة	21%	48%	31%

المصدر: التقرير السنوي Agence Pour la Création d'Entreprise ، 2000 صفحة 03

¹ فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 48

2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل بعض المنظمات الدولية

2.1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل مجلس التعاون الخليجي

تستعمل هذه الدول معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين المؤسسات حيث تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها " تلك التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار، أما المتوسطة فتشمل المؤسسات التي تستثمر بين 2 مليون أقل من 6 ملايين دولار، بينما تعد المؤسسات كبيرة إذا بلغ رأس المال المستثمر فيها 6 ملايين دولار فأكثر.¹

2.2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الاتحاد الأوروبي

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الإتحاد الأوروبي حسب عدد العمال ورقم الأعمال السنوي أو مجموع الميزانية السنوية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 03-01 : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الاوروبي

نوع المؤسسة	حجم العمالة	رقم الاعمال السنوي	الميزانية السنوي الاجمالية
متوسطة	≥ 250 عامل	≥ 50 مليون اورو	≥ 43 مليون اورو
صغيرة	≥ 50 عامل	≥ 10 مليون اورو	≥ 10 مليون اورو
مصغرة	≥ 10 عمال	≥ 2 مليون اورو	≥ 2 مليون اورو

SOURCE :Commission européenne, -La nouvelle définition des PME- Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, p 14

2.3- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل منظمة العمل الدولية

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يزيد رأسمالها عن 100 ألف دولار، و تشغل أقل من 50 عامل².

3- تعريف المؤسسات (ص و م) حسب التشريع الجزائري

إرتكز تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، على التعريف المدرج بالقانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعرفها

¹ نوزاد عبد الرحمن المتيقي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي :الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد 24. 2006، ص 11 .

² معلومات على موقع منظمة العمل الدولية <https://www.ilo.org> تم الاطلاع عليه يوم 2023/03/14 على الساعة 16:48

بغض النظر عن طبيعتها القانونية أنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات التي:¹

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 دينار جزائري.

- تستوفي معايير الإستقلالية.

ولم يشير المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون التجاري بل خصص لها قانونا وهو القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد تبلور مفهوم المؤسسة في التشريع الجزائري من خلال تعريف المؤسسة العمومية الإقتصادية في القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية رقم (88-01)² القانون المعد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الإقتصادية رقم 88-04 المعدل للأمر 75/59 المتضمن القانون التجاري.

لقد عمد المشرع الجزائري في القانون التوجيهي رقم 88-01 على إضفاء المفهوم الإقتصادي على المؤسسة كوحدة إقتصادية، يتم إنشاؤها بموجب قرار من الحكومة وذلك وفق الأشكال الذي تخضع لها شركات الأموال المنصوص عليها في القانون التجاري، وهذا ما نصت عليه المادة 05 من الأمر 01/04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية وتعبيرها وخصوصيتها.³ أما إنقضاؤها فيتم وفقا للمواد 683،779،778 من القانون التجاري . لم يدرج المشرع الجزائري أي بند أو نص يعرف فيه المؤسسة، وأول محاولة له كانت في المادة 61 فقرة 03 من الأمر رقم 03/03 المتعلق بالمنافسة⁴، التي إعتبرتها شخصا طبيعيا أو معنويا أيا كانت طبيعته يمارس بصفة دائمة نشاطات الإنتاج والخدمات.

¹ المادة 04 من القانون 18-01 المؤرخ في 2001/12/12 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية عدد77،الصادر في 2001/12/15 ص 07.

² قانون رقم 88/01 مؤرخ في 12.01.1988 يعدل و يتم الامر رقم 75/59 المؤرخ في 26 09 1975 المتضمن القانون التجاري و يحدد القواعد الخاصة مطبقة على المؤسسات العمومية جريدة الرسمية عدد 2 صادر في 13/01/1988 ص 11

³ الامر رقم 04-01 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات الإقتصادية العمومية وتسييرها و خصوصيتها ,جريدة الرسمية رقم 47 سنة 2001 ص 08.

⁴ الامر رقم 03/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ، متعلق بالمنافسة ، جريدة الرسمية ، العدد 43 الصادر في 20 جويلية 2003 ص 11

وتجدر الإشارة أن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تضمن تعديلا لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بمراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الميزانية السنوية كما يلي:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية .

وبالإضافة إلى التعريف السابق، فقد تضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعاريف المفصلة التالية:

- المؤسسة الصغيرة جدا: هي مؤسسة تشغل أقل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من أربعون (40) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرين (20) مليون دينار.¹
- المؤسسة الصغيرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعمئة (400) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائتي (200) مليون دينار.²
- المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل، ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين أربعمئة (400) مليون دينار إلى أربعة (4) ملايين دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون إلى مليار دينار³

¹ المادة 10 من القانون رقم 02-17، المؤرخ في 10/01/2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11/01/2017، ص 06.

² المادة 09 من القانون رقم 02-17، المؤرخ في 10/01/2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11/01/2017، ص 06.

³ المادة 08 من القانون رقم 02-17، المؤرخ في 10/01/2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11/01/2017، ص 06.

الفرع الثاني: اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها¹:

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصوصية و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تهيئة الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.

- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.

¹ معلومات منشورة على موقع مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة <https://dim-msila.dz> تم الاطلاع عليه يوم 2023/03/15 على الساعة

— تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

المطلب الثاني :معايير تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تم وضع العديد من المعايير، منها ما هو كمي والآخر كيفي والتي تهدف في مجملها إلى تحديد تعريف شامل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الاول : المعايير الكمية

تنقسم المعايير الكمية إلى مجموعتين هما:¹

1- مؤشرات تقنية وإقتصادية: وتضم هذه المجموعة المعايير التالية: عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة،

التركيب الهيكلي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة.

2- مؤشرات نقدية: ويندرج ضمن هذه المجموعة كل من: رأس المال المستمر، رقم الأعمال ولعل أكثر هذه المعايير

إستخداما :

● **مقيار عدد العمال:** يعتبر مقيار عدد العمال من المعايير الأساسية والأكثر إستخداما في التمييز بين حجم المؤسسات وذلك نظرا لسهولة جمع البيانات المتعلقة بحجم العمالة، وبالرغم من ذلك فلا يوجد إتفاق عام حول عدد العمال الواجب توافرهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يختلف من دولة لأخرى، كما أنه لا يعكس الحجم الحقيقي للمشروع بسبب إختلاف معامل رأس المال، فهناك صناعات تتطلب إستثمارات رأسمالية ضخمة مقابل توظيفها عددا قليلا من العمال ولكنها لا تعتبر من قبيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعكس صحيح.

● **مقيار رأس المال:** يعد هذا المقيار أحد أهم المعايير المستعملة في تحديد حجم المؤسسة والطاقة الإنتاجية، إلا أن إستعماله يختلف من بلد لآخر ومن قطاع إلى آخر وذلك نظرا لعدم توازنه الأمر الذي يجعله غير كافي لتحديد الحجم، لذلك يفضل إستعماله مع مقيار آخر.

● **مقيار رقم الأعمال:** يعتبر هذا المقيار من أصدق المعايير المعبرة عن مستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية، ويعد كذلك من أهم المعايير الحديثة في تصنيف المؤسسات، ويستخدم بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا،

¹ عبد الله خباية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013 ص13.

إلا أن عدم ثباته وتذبذبه من الحين للآخر لا يجعله كافيا في تحديد حجم المؤسسة، لذلك يوصى بعدم إستخدامه لوحده كمعيار لتعريف المؤسسات أو تصنيفها

الفرع الثاني : المعايير الكيفية:

على الرغم من إستخدام الطرق والوسائل المعتمدة على البعد الكمي لفهم ما يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الأداة الإقتصادية لا يتسنى تعريفها العلمي بمجرد الإستعانة فقط بدلالات رقمية، لذلك فقد تم وضع مجموعة من المعايير الكيفية والتي من شأنها إزالة اللبس عن هذا التعريف وجعله أكثر دقة ووضوحا ومن بين هذه المعايير نجد¹:

1- **معيار الإستقلالية والموضوعية:** إن التمتع في الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقودنا إلى نتيجة مفادها أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسيير معظم وظائف المؤسسة دون أي تدخل من الهيئات الخارجية، إذ أنه يتولى إتخاذ القرارات متحملا في ذلك المسؤولية كاملة تجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة، وله الإستقلالية التامة في الإدارة والتسيير والعمل.

2- **معيار الحصة السوقية:** من المتعارف عليه هو أن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون ضئيلة فهي غالبا محلية إلى جانب ضعف إمكانياتها وضيق الأسواق المستهدفة بالإضافة إلى حدة المنافسة في ظل تشابه الإمكانيات وظروف العمل .

3- **معيار الملكية:** يعتبر معيار الملكية من المعايير الشائعة الإستخدام في مجال التفرقة بين المؤسسات، أما بالحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن ملكيتها في أغلب الأحيان تعود للقطاع الخاص، أين تشكل منه المشروعات الفردية والعائلية النسبة الأكبر، حيث يتولى المالك المدير في مثل هذا النوع من المؤسسات دورا بارزا الأهمية على شتى النواحي والأصعدة المتعلقة بشؤون إدارتها وتسييرها.

المطلب الثالث : تصنيف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكال وذلك حسب عدد المعايير التي سيتم عرضها كما يلي:

¹ محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دور الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012 ص 05 .

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانيتها

يتمثل المعيار الذي تصنف من خلاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإمكانات الإنتاجية والتسيير التي تعتمد عليها المؤسسة خلال عملياتها الإنتاجية، ويمكن أن تتميز حسب هذا المعيار ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹ :

1.1- المؤسسات الحرفية، تقترب هذه المؤسسات من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستخدامها واعتمادها على العمل العائلي وعمل الأطفال، وما يميزها على المؤسسات العائلية أو المنزلية هو كون مكان إقامة نشاطها عبارة عن محل مستقل عن المنزل واستعانتها بعمال أو عمال خارج تركيبة العائلة.

2.1- المؤسسات العائلية أو المنزلية، حيث تتميز بتكوينها العائلي أو تكون إقامتها هو المنزل العائلي وذلك باستخدام الأيدي العاملة العائلية في العمل وتنتج منتجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة وغير مكلفة.

3.1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة، تتميز هذه المؤسسات باستخدامها لتقنيات متطورة سواء من ناحية استعمال رأس المال الثابت أو من ناحية التكنولوجيا المستعملة أو من ناحية المنتج الذي يتم صنعه بالاعتماد على طرق حديثة منظمة، وتختلف درجة التكنولوجيا المستعملة بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط

يتم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي²:

1.2- مؤسسات التنمية الصناعية

يقصد بمؤسسات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المنتجات نصف المصنعة إلى منتجات تامة الصنع وتعبئتها وتغليفها، وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم العديد من الأنشطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2.2- مؤسسات التعدين

¹ محمد بلقاسم حسن بجلول، الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، بدون مكان نشر، 2001 ص 355

² شعباني لطفي، دور التحفيز الجبائي والادخال البورصي في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع دراسة حالة الجزائر في الفترة 2005-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2014 ص ص 26-

توجد عدة أنواع للمؤسسات التي تنشط في مجال التعدين أهمها:

- **المناجم الصغيرة**، هي تلك المؤسسات التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على اليد العاملة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل مواد خاما موجودة على سطح الأرض أو قريبة المنال ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو مرتفعة التكاليف.

- **المناجم المتوسطة**، توضع هذه المؤسسات في المناطق التي تكون فيها المواد الخام مركزة على سطح الأرض أو قريبة المنال، ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.

- **المناجم الكبيرة**، وهي المؤسسات التي تتمتع باستثمارات ضخمة وتحتاج عملياتها إلى تجهيزات فنية مرتفعة الثمن، معقدة التكنولوجية وتعتمد على إجراء العديد من الأنشطة المعملية لتجهيز المواد الخام وإنتاجها في صورة واحدة أو صورة متعددة.

3.2- مؤسسات التنمية الزراعية

تهتم مؤسسات التنمية الزراعية بنشاطات الثروة الزراعية كإنتاج الفواكه والخضر أو الحبوب أو البيوت البلاستيكية ونشاطات الثروة الحيوانية التي تختص في تربية الأغنام أو الدواجن أو الماعز أو الحليب ومشتقاته. ونشاطات الثروة السمكية التي تختص في صيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية للأسماك.

4.2- المؤسسات الخدمية والتجارية

هي تلك المؤسسات التي تقدم الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات التدريب، خدمات الصيانة والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر وغير ذلك من الخدمات. أما المؤسسات التجارية فهي تلك التي تشمل المتاجر بجميع أنواعها من المتاجر العامة والمتاجر الخاصة ومتاجر السوبر ماركت.

5.2- مؤسسات المقاولات

تعتبر المقاولات من الباطن من أهم أشكال التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث. ويمكن القول بأن المقاولات من الباطن هي العملية التي بموجبها يقوم المتعهد

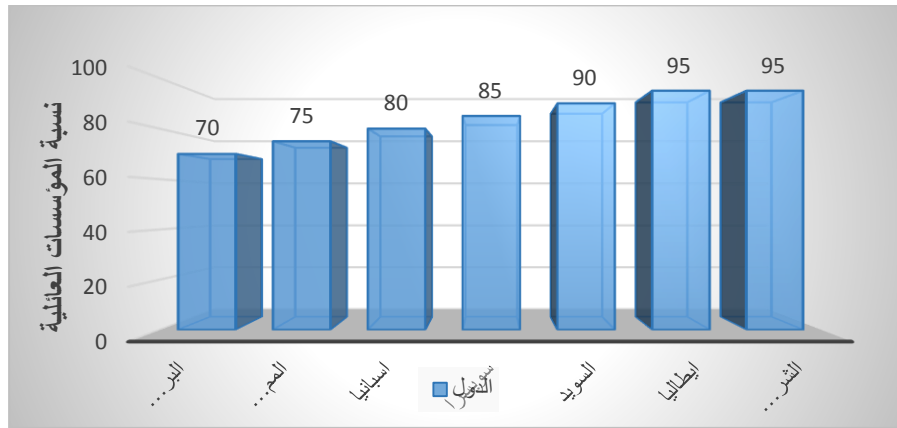
بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل، تتجسد عملية التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة إما بصورة مباشرة عن طريق العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطا لإنتاج الآخر، وغالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تعمل على تلبية حاجيات المؤسسات الكبيرة. أو بصورة غير مباشرة حيث تخصص المؤسسات الصغيرة في إنتاج معين في حدود إمكانياتها الادارية والفنية، وفي تلك النشاطات التي لا تدخلها المؤسسات الكبيرة.

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها.

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية¹:

1.3- المؤسسات العائلية: مثل هذه المؤسسات عادة ما يكون مقر إقامتها المنزل، وتستخدم الأيدي ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج في الغالب منتوجات تقليدية بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان مثل اليابان وسويسرا ، أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية ، وعلى الرغم من أن مصطلح المؤسسات العائلية قد يشير عند البعض إلى الصورة التقليدية للمتاجر المنتشرة في المناطق السكنية، إلا أن هذه المؤسسات تعتبر جزءا مهما من الاقتصاد العالمي، ذلك أنها تمثل نسبة كبيرة من المؤسسات العاملة في الاقتصاديات التي تعتمد على قوانين السوق الحر، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 01-01: نسبة المؤسسات العائلية بالنسبة الى المؤسسات المسجلة في بعض الدول



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية لاحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العالمية

¹ شهرزاد برجى، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص ص 33-34

يتضح من خلال الشكل السابق، أن نسبة المؤسسات العائلية مرتفعة جدا، إذ تتراوح بين 70 % وأكبر من 95 %، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط وإيطاليا، أين تمثل هذه المؤسسات أكثر من 95 % من مجموع المؤسسات المسجلة، مما يدل على أهميتها بالنسبة لهذه الدول .

2.3- المؤسسات التقليدية : إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل المنزل كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي .

3.3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال المقاولات الباطنية : تعتبر المقاولات الباطنية من أهم أشكال التعاون الصناعي في مجال المؤسسات الصناعية، وهو شكل من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة كبيرة وأخرى مقاولات تتميز بحجمها الصغير أو المتوسط، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات وحاجيات المؤسسة الكبيرة، فمخرجاتها تعتبر مدخلات المؤسسة الكبيرة الصناعية حسب طبيعة العمل المنجز لحساب المؤسسة الكبيرة وأشكال التعاون المنصوص عليها في العقد.

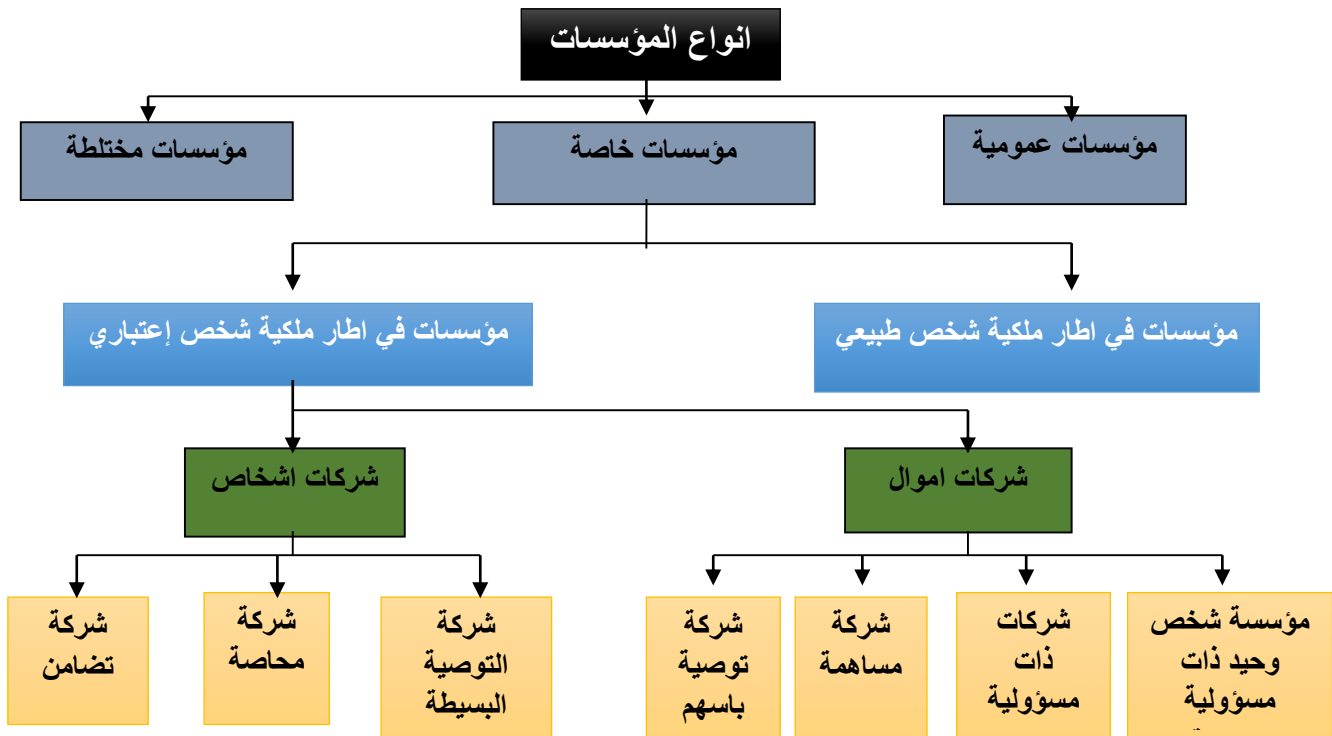
-المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة : تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهاتها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة من جهة أخرى .

4- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة ملكيتها القانونية

لكل مؤسسة صغيرة أو متوسطة شكل قانوني معين والذي يعبر عن هويتها الرسمية التي يمنحها القانون للمشروع وذلك من خلال الإعتمادات والرخص، مع تحديد الحقوق والواجبات المنظمة للعلاقات مع كافة الأطراف المتعاملة معه، وبالتالي قبل البدء في المشروع لابد من التعرف على جميع الأنواع والإجراءات الواجب إتباعها قبل البدء¹ والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ حياة بن حراث ، مرجع سبق ذكره ، ص 15

شكل رقم 02-01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على:

المواد 795,715,566,563,551 من القانون التجاري الجزائري، ص - ص : 143-145-193-210-232.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة بمجموعة خصائص يمكن اختصارها في:¹

1- الإدارة والتسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكيها فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكيها وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

¹ مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير ، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة. ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف ، 2010/2011 ص ص 18-19

2- سهولة التأسيس : يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشاءها نسبيا، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبي من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي.

3- قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين : تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقلّة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

4- أنماط الملكية : يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة للملكيتها والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، وهذا الشيء الذي يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.

5- التجديد والإبداع : تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح.

6- تلبية طلبات المستهلكين : إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلى صناعة منتجات أخرى.

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي

7- الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل : نظرا لقلّة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من ملاكها يلجئون إلى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية، أما إذا رغب في استقطاب أو اقتراض الأموال من مصادر خارجية فانه يقتصر على الأقارب والأصدقاء، وهذا يعني أن الاتجاه إلى الاقتراض من المصارف والبنوك يكون جد نادرا وصعبا.

8- إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة :تعتبر هذه الميزة أو الخاصية من أهم النواتج الناجمة عن نقص وانخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة وهو مايلقي بأعباء كبيرة على الجهات المسؤولة عن دعم وتنمية هذه المؤسسات، كما أن هذه المسؤوليات تتعاضد باستمرار لاسيما مع ازدياد التقدم والتطور التكنولوجي.

المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها

تتجه انظار الاقتصاديين في الوقت الراهن إلى الدور المنوط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث حققت الكثير والكثير في اقتصاديات الدول بحيث أصبحت تمثل عامل تميز ونجاح فيها ، وتتجلى في قدرتها الكبيرة على دعم البنية الصناعية والاقتصادية وكذا العمل على تحسين الحياة الاجتماعية من خلال السعي على ضمان مستويات معيشة أحسن للفرد والمجتمع.

المطلب الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حديث العام والخاص نظرا لدورها الفعال في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي باعتبارها أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي في الدول من خلال سهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى كونها وسيلة لتحقيق مكاسب اجتماعية حيث سيتم في هذا المطلب الطرق الى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسات.

الفرع الاول : المكانة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمكانة اقتصادية كبيرة وذلك انها تساهم في :

1. توفير مناصب الشغل: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور بالغ الأهمية في مواجهة مشكلة البطالة، حيث تستخدم هذه المؤسسات فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءا من البطالة، وتعمل في الوقت نفسه على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، كما توفر هذه المؤسسات فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام للمؤسسات الكبيرة . كم أن هناك إجماع بين الاقتصاديين على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة الحديثة على توفير فرص عمل كافية، لامتصاص البطالة المنتشرة، سواء في البلدان النامية او المتقدمة على حد سواء، أو استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة والتي تضاف كل عام إلى القوة العاملة، ومن هنا ظهرت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل والحد من مشكلة البطالة.¹

¹ هایل عبد المولى طشطوش :المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 ص 65

2. زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي: من خلال تطبيق استراتيجيات بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والوسيلة والاعتماد على الخامات المحلية حيث تؤكد مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع، ففي الدول مرتفعة الدخل يساهم هذا القطاع بأكثر من 51 % من الناتج المحلي، وفي الدول منخفضة الدخل أيضا تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا على الرغم من زيادة هيمنة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد¹.

3. دعم الصادرات: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا لا يستهان به في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير الإنتاج الخاص بالمؤسسات الكبيرة، وذلك لما تتميز به من مزايا نسبية ووفرات اقتصادية، أو من خلال تصدير منتجاتها مباشر وبذلك تساهم في توفير العملة الصعبة وتشير تقديرات منظمة التعاون إلى أن معدل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات الدول المنظمة (OCDE) الاقتصادي والتنمية تبلغ حوالي 26 % من إجمالي الصادرات، حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 53 % في إيطاليا، وبين 40 % و 46 % في الدانمرك وسويسرا، و 30 % في السويد².

4. المساهمة في الابتكارات والبحث والتطوير: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا مهما للأفكار الجديدة والابتكارات، فهذه المؤسسات تتميز بانها أكثر إبداعا من المؤسسات الكبيرة، بسبب أن الأفراد لديهم دوافع أكبر في إيجاد الأفكار الجديدة التي تؤدي لتحقيق ربحية عالية فعلى سبيل المثال، كان عدد براءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية لفترة امتدت لخمس وعشرين عاما يعود أكثر من ثلثها إلى الأفراد، وأكثر من الربع إلى المؤسسات الصغيرة. كما تشير دراسة أجريت كذلك في الولايات المتحدة سنة 1995 أن متوسط عدد الابتكارات لكل موظف في المؤسسات الكبيرة هو واحد لكل موظف، بينما وصل إلى حدود 2.4 ابتكارا لكل موظف في المؤسسات الصغيرة حيث من بين 395 ابتكارا جذريا في الإلكترونيات وتجهيزات الحاسوب، كان منها 237 ابتكارا حصل في المؤسسات الصغيرة، مقابل 158 في المؤسسة الكبيرة³.

¹ سويح سفيان، تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل بيئة الأعمال الإلكترونية -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2014/2015 ص 19

² نفس المرجع ص 20

³ فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدراتها التنافسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2017/2018 ص 42

5. تحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة: تضطلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في تحقيق التوازن الإقليمي

لعملية التنمية الاقتصادية، بما لها من خصائص تؤهلها للانتشار الجغرافي في جميع أقاليم الدول، وهذا يعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة، وإزالة الفوارق بينها والناتج عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في مناطق معينة من البلد، فالانتشار الجغرافي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعل منها أداة للتنمية الإقليمية، وهذا عن طريق:

-القرب من المناطق التي تكثر فيها البطالة، وبالتالي تكون كأداة لامتنعاص العمالة العاطلة والرفع من مستوى معيشة أفراد المنطقة المتواجد فالإحصائيات تشير إلى أن ثلاثة مؤسسات من أصل أربعة في فرنسا متواجدة في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 100.000 ساكن، وتلعب دورا أساسيا في تنمية هذه البلديات؛

-التقليل من تيار الهجرة المستمرة من الريف والمدن الصغرى نحو التجمعات الصناعية الكبرى المحاذية للمدن الكبرى بحثا عن العمل، حيث عملت كندا على جعل المؤسسات الصغيرة تتوزع على مختلف الأقاليم لخلق ديناميكية اقتصادية محلية، ففي دراسة قدمتها الفدرالية الكندية للمؤسسات المستقلة، وجد أن 36 % من المؤسسات الصغيرة، متواجدة في المدن الصغيرة والقرى؛

-التقليل من التفاوت في توزيع الدخول بين المناطق المختلفة؛

-نشر الوعي الصناعي بين مختلف المناطق، وكسر حدة التركيز الصناعي في المناطق الحضرية.¹

الفرع الثاني : المكانة الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرجع اكتساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمكانة اجتماعية الى :

1. تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال: يظهر الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة في أنه يخلق قيما

لدى الأفراد تظهر الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل، وذلك في الحرف التي تمارس داخل

إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في النسق الواحد.²

¹ فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدراتها التنافسية، مرجع سبق ذكره ص 40

² أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة : مدخل بيئي مقارن، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص 129

2. تحقيق الاستقرار الاجتماعي: تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرصة لإفراد الفئات التي تعيش على

هامش المجتمع لأن تصبح قوة فاعلة فيه، عبر إقامة وتأسيس هذه المؤسسات، فهذه الفئات لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من الحصول على وظيفة أو إقامة مشروعات كبيرة، وذلك يعني بقائها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع، حيث تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى إزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع، وذلك كله يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي

3. رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي: إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم ممارستها

في القرى والأقاليم الريفية، يساعد على رفع نسبة مساهمة المرأة في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات التقليدية، ويساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات الفراغ، ورفع مستوى معيشتهم، ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء، وبدعم من مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحد من بطالتهن"

6. أساس للتنوع الثقافي في الاقتصاد: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه،

مما يساهم في توسيع الاقتصاد، وحتى تفهم أهمية ذلك يمكن أن نأخذ مثال الأقلية العربية في استراليا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه غالبا ما يؤدي تكون هذه الأقلية، إلى إقامة أفراد منها مشاريع صغيرة تخدم الحاجات الخاصة للأقلية، مما يوفر لأبناء الأقلية بحالا لممارسة نشاط اقتصادي لا يستطيع منافستهم عليه أبناء الأكثرية أو أبناء الأقليات الأخرى، ولكن مع مرور الوقت يبدأ المجتمع مع الأوسع بشراء هذه السلع أو الخدمات، وقد يبدأ بتطويرها ليكون لها جمهور أوسع، الأمر الذي يساهم في تعزيز التنوع الثقافي للمجتمع الأوسع وإغناء اقتصاده..¹

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه في نفس الوقت هناك مجموعة واسعة من المشكلات التي قد تحد أو تعيق من إمكانية انطلاق هذه المشروعات وتختلف هذه المشكلات من حيث شدتها وخطورتها ومدى تأثيرها على مسار هذه المؤسسات، ويعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لإيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها

¹ فارس طارق، مرجع سبق ذكره ص ص 44-45

الفرع الاول :مشاكل الائتمان والتمويل

تتمثل أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في الائتمان والتمويل، فلا تحظى بنفس فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي كما هو الشأن في المؤسسات الكبيرة، حيث من المفروض أن المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التمويل الذاتي، أي الإعتماد على المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية، خاصة في البلدان النامية نتيجة لضعف المداخيل فيها، ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي أو الائتمان، وهنا تصطدم بصعوبة الحصول على الأموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها.

لقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للائتمان محدودة، وأن المؤسسات المالية لا ترغب في تمويلها وقد لا تستطيع المخاطرة بتقديم الائتمان لها، خاصة في البلدان النامية، وتزداد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن هذه الدول تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المؤسسات وإن وجدت فإن إمكانياتها تكون ذات قدرات مالية محدودة، ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال المطلوبة من حيث شروط الاقتراض، وعدم القدرة على التسديد وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية، التي نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات وتفضيلها تمويل الأنشطة التجارية (تصدير - استيراد) على الأنشطة الإنتاجية، وغياب ميكانيزمات تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة للمؤسسات كخطر الصرف، تغيير أسعار الفائدة ... ، بالإضافة إلى عدم توفر صندوق خاصة بضمانات القروض كما لا تستفيد هذه المؤسسات عادة من تمويل الإمتياز الممثل في خطوط قروض خارجية.

حيث إن أغلب المؤسسات تم إنشاؤها بأموال خاصة وهو ما يترجم صعوبة تحرير قروض من النظام المالي والبنكي بسبب شروط الاقتراض الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة لهذا تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سوق الإقراض غير الرسمي والاقتراض منها بأسعار فائدة مرتفعة جدا، إضافة إلى تشدد أصحاب القروض فيما يخص طلب الضمانات المالية لتأمين عمليات الإقراض، وبسبب مشاكل التمويل يقع المنتج فريسة لإستغلال التجار والوسطاء الذين يشترون منتجات المصانع بأسعار منخفضة ويقدمون لها مستلزمات الإنتاج بأسعار مرتفعة نسبيا، مما يحقق التمييز المطلق لهؤلاء التجار في عمليتي البيع والشراء وبالتالي إمتداد التمييز إلى مجال إقراض المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة ماليا وعينيا، وبالتالي فإن صعوبة الحصول على الأموال تؤثر سلبا على نشاط هذه المؤسسات وتحول دون انتعاشها.¹

الفرع الثاني : المشاكل الفنية

وتتمثل فيما يلي²:

7. صعوبة الحصول على التكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي :تواجه المؤسسات مشاكل حقيقية

في التحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض.

8. صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية :سواء الأولية أو الوسيطة أو الأجزاء والمكونات، مما يجعلها

غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية، وتجعلها أكثر قبولا وقدرة على المنافسة.

9. صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية :تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على

المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها.

الفرع الثالث:المشاكل الإدارية والقانونية

من أهم الصعوبات الإدارية والقانونية توجد:

1-ضعف دراسات جدوى إقتصادية دقيقة:

عادة ما يفتقد صاحب المؤسسة الصغيرة إلى الكفاءة اللازمة توفرها عند إعداد دراسة جدوى المشروع، كما أنه كثيرا ما يخلط بين أعمال المشروع والأعمال الخاصة، أي أنه لا يفصل بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية الخاصة به، مما يؤدي إلى محدودية الأرباح المحتجزة، كما أن الملكية الفردية أو العائلية تستوجب تعيين الأبناء والأقارب بصفة عادية لإدارة المؤسسة، ومنه ممارسة الصلاحيات بشكل مركزي وبالتالي التأثير على النمو السريع للمؤسسة، إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم وتسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه الإقتصاد التنافسي،

¹ محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2005 ص10

² خيارى ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي في الفترة 2007-2012، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية- تأمينات وتسيير المخاطر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، 2012/2013 ص 29

أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط إقتصادي، وهذه الوضعية ناتجة عن الإنفتاح الكلي للسوق وغياب التأهيل لهذه المؤسسات، وهو ما ينطبق على معظم الدول النامية التي تمر بمرحلة تحول نحو إقتصاد السوق الحرة كحالة الجزائر مثلاً، وعدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة والمعرفة الفنية وعدم الدراية بمشاكل الإنتاج أو التسويق أو التمويل، ونقص الإمكانيات والمؤهلات لتطوير آفاق المشروع بإعتبار أنه من غير الممكن أن يكون الشخص الواحد على علم تام وكاف بكل هذه المسؤوليات.

وفي البحث عن أسباب فشل وإغلاق المؤسسات أبوابها وجد أن هناك إختلاف كبير بين الأسباب المقدمة من قبل أصحاب المؤسسات وما تقدمه هيئة خارجية، فمثلاً ما يصفه صاحب المؤسسة بالمنافسة الشديدة قد يكون في الحقيقة جهوداً غير فعالة في المبيعات، كما أن ما يسمى "ديون هالكة" قد تكون عند عدم عناية في منح الإئتمان، وعدم ملائمة رأس المال قد تعني تجهيزات باهظة الثمن أو منح رواتب لعدد كبير من الأقارب، أو إنفاق المال المخصص لشراء المخزون لتلبية حاجات شخصية لصاحب المؤسسة.¹

2- القدرة الضعيفة على المنافسة:

تعتبر ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها وهذا الضعف يكون نتيجة مجموعة من العوامل من أهمها الموقع السيئ الذي يتم تحديده في غالب الأحيان على أساس معايير شخصية مثلاً في المدينة حيث توجد العائلة أو من قرب المنزل... الخ والتي ليس لها علاقة بالعمل، كما أنه وبعد إقامة المشروع يرفض الإنتقال إلى مكان آخر حتى بعد تضائل حجم السوق بشكل كبير عدم فهم وإستيعاب التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالمؤسسات والتي تستوجب عليها مسايرة الأوضاع الإقتصادية والتراكيبات الإجتماعية الجديدة وإلا فإنها ستنتهي بالفشل.²

3- سوء استعمال براءة الإختراع:

إن نظام براءة الإختراع يطرح مشكلة خطيرة للمصنعين الصغار، فالمؤسسات الكبيرة على خلاف المؤسسات الصغيرة إستفادت في السنوات الأخيرة من أعداد متزايدة من براءات الإختراع، التي منحت لها سواء من قبل الموظفين

¹ محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 203

² كليفور بومباك، : أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتاب الأردني، عمان، الأردن 2001 ص 42.

فيها أو من قبل أشخاص غريباء عنها، أما أصحاب المؤسسات الصغيرة فإنهم يفتقرون في معظم الحالات إلى الأموال الضرورية لتجسيد إبتكاراتهم ونقلها إلى مرحلة الإنتاج والتوزيع.¹

4-عدم إستقرار النصوص القانونية:

وتعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المؤسسات مما يعجزها ويحد من قدرتها على العمل والانطلاق لمواكبة التغيرات السريعة في الأسواق و عوامل المنافسة المتصاعدة و المتزايدة يوما بعد يوم، إضافة إلى المدة الطويلة التي تستغرقها معالجة مشاكل هذه المؤسسات، وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية²

الفرع الرابع: المشاكل التسويقية:

و هي من أهم المشاكل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات، وتختلف هذه المجموعة من الصعوبات حسب نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الممارس، وهي تتمثل فيما يلي³:

-انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي، وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات، وخاصة عدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الأولى.

-تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد، المحاكاة أو لاعتماده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.

-عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسة المزاومة، لتعرض منتجاتها في الأسواق المحلية بأسعار تقل المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية الناشطة في هذه القطاعات.

-اتجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي، أو المستثمر الصناعي، أو البيع لتجار التجزئة الصغار، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المؤسسات، وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.

-نقص المهارات التسويقية والترويجية لأصحاب هذه المؤسسات، خاصة عند التعريف بالمنتجات

¹ محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 204

² نفس المرجع، ص 204

³ بشني يوسف و شرارة وليد، الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد 11، العدد 01، جامعة مستغانم، 2022 ص 406

-عدم استغلال القدرات التصديرية: قلما تحتم الجهات المتخصصة في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استغلال قدراتها التصديرية.

الفرع الخامس: المشاكل الجبائية

يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب حيث تلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دوراً هاماً في تنمية وتوطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم إسهامها في تحقيق السياسات التنموية¹.

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التحولات الجارية حالياً في العالم تضع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة وخاصة في البلدان النامية أمام مجموعة من التحديات، والتي تتمثل في:

1. عالمية التجارة:

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995، والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل، والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من * خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال توسيع دائرة المنافسة...الخ.

¹ احمد السيد كردي، المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة، مقال منشور على الموقع <https://kenanaonline.com> تم الاطلاع

عليه يوم 2023/03/23 الساعة 15:55

ومن التأثيرات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامها إلى عضوية نجد أن هناك تزايد في حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثمة اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة و كفاءة استخدامها وبالتالي ستشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على المنافسة، واحتمال مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ، وانتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية¹.

2. عالمية الاتصال:

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات الجغرافية والحضرية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده و في نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت، وهذا ما يلزم على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تملك تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطوير التطبيقات لتحسين أدائها...الخ²

3. ثورة المعلومات والتكنولوجيا:

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، و التكنولوجيا كثيفة المعرفة، و عليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث أنها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق

¹ برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، مداخله ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 17/18 أبريل 2006، ص: 03.

² يونس قرار، تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملخص مداخله مقدمة ضمن الملتقي العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14/15 مارس 2010، ص: 03.

بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن¹

4. عالمية الجودة:

ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، و ذلك من أجل توجيه التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتفاع مستوى ما يتداول فيها، و بنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل مثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع و الخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة²

5. التنمية المستدامة:

لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، و وضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، و كذا الحد من استعمال المركبات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من أجل تفادي تراكم النفايات والبقايا التي ثبت علميا أنها تؤثر على البيئة.³

6. التكتلات الاقتصادية و الاتجاه نحو الاندماج و الاستحواذ:

تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية و تكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة، كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج أو الاستحواذ و التحالف، و قد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب.⁴

¹ محمد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص: 33.

² محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره ص42

³ نفس المرجع السابق ص42

⁴ كاميليا اندرسون، مقالة بعنوان إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، العدد1، المجلد 46، 2009، ص 123

خلاصة الفصل

من خلال كل ما تطرقنا إليه في فصلنا هذا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضح لنا الدور الهام الذي تقوم به هذه المؤسسات في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي نظرا لقدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، كما تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأس مالها، كما تتميز أيضا بسهولة التسيير والتحكم فيها، إلا أنه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أداءها كالصعوبات المالية والصعوبات الإدارية والقانونية، وفي الأخير نستنتج أن تطور هذه المؤسسات مرهن بتطور بيئة الأعمال الخاصة بها.

الفصل الثاني : هيئات

دعم المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني : هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

المبحث الاول : هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الاول : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE

المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

المطلب الثالث : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**

المبحث الثاني : صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الاول: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

المطلب الثاني: صندوق ضمان قروض الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-ME

المطلب الثالث : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

خلاصة الفصل

تمهيد

تسعى الحكومة الجزائرية الى دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدراكها كباقي الدول بالأهمية التي يقوم بها هذا القطاع في توسيع الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال قيامها بمجموعة من الاجراءات من أجل المساعدة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث تمثلت هذه الاجراءات في البرامج الحكومية، مجموعة من القوانين.....الخ، الا أن هذه المؤسسات بقيت تعاني من عدة مشاكل وصعوبات ما أدى بالحكومة الجزائرية لإعادة النظر في البرامج التي وضعتها، حيث وبذلك قامت بإضافة مجموعة من الهياكل الداعمة التي ساهمت في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل توضيح أهم الهياكل التي ساعدت على النهوض بهذا القطاع، لذا سيتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كالتالي:

- المبحث الاول : هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المبحث الثاني : صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الاول : هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الدولة وفي إطار تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء عدة وكالات تقوم بعدة مهام وهدفها الأساسي منها دعم الشباب أصحاب المشاريع، تسير القرض المصغر، تطوير الإستثمار المتعلق بالدرجة الأولى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنظيم العقار الصناعي وغيرها.

المطلب الاول : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE

الفرع الاول : مفهوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات

هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وقد أنشأت سنة 1996 ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة حيث جاءت كهيئة مسؤولة عن المؤسسات المصغرة بهدف خلق مناصب شغل للحد من ظاهرة البطالة ومقرها الجزائر العاصمة¹ ملاحظة : " قد شهدت الوكالة ANSEJ تحولات على مستوى عملها و أدائها بدءا من التسمية الرسمية للوكالة حيث أصبحت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 329/20 المؤرخ في 2020/10/22 حيث أصبحت تسمى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولات *agence nationale d'appuie et de développement de l'entreprenariat " anade"* كما عمدت السلطات العليا الى تغيير رمز الوكالة.

كما شهدت الوكالة تغيير على مستوى احد الشروط الاساسية للتأهيل و هو تجاوز لشرط شهادة البطالة أو شهادة عدم الانخراط في الصندوقين CNAS, CASNOS بمعنى فتح المجال لإستفادة بعض الفئات من تجار و حرفيين و طلبة، و هذا على مستوى التجمع الوطني لمدرء الوكالات الولائية يوم 22 و 23 مارس 2021 حيث صدرت بعض الاحكام و الاجراءات الجديدة منها:

✓ تغيير معدل المساهمة الشخصية من 1% او 2% الى 5% بالنسبة للفئات البطالة و الغير منخرطة في CASNOS, CNAS و بمعدل 15% للفئات الغير بطالة، و بمعدل 12% بالنسبة للمشاريع المحدثة في مناطق الهضاب العليا، و بمعدل 10% في منطقة الجنوب.

¹ المادة رقم 04,03,02,01 الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 1996/09/08 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي، العدد 52 ص 12

- ✓ بالإضافة الى فترة التأجيل المرفقة مع القرض البنكي حيث كانت تقدر ب 3 سنوات و الآن تقدر ب 18 شهر بمعنى أن المدة الفاصلة بين لحظة استحقاق القسط الأول من القرض البنكي
- ✓ بالإضافة الى التغييرات على مستوى طرق تسيير الوكالة ضمن "manuelle de procédure" خاصة على مستوى دليل اجراء المرافقة و التي كان هدفها تحسين مناخ استثمار للشباب و ضبط. بعض الجوانب.¹

الفرع الثاني : مهام الوكالة

في إطار قيام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بوظيفتها تقوم بما يلي:²

- تدعيم وتقديم الاستشارة للشباب في إطار تطبيقهم لمشاريعهم الاستثمارية؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب خاصة منها الاعانات وتخفيض الفوائد في حدود الغلافات التي توضع تحت تصرفها؛
- تبليغ الشباب المترشحين للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛
- تقديم المساعدة المالية للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير؛
- تشجيع كل التدابير الأخرى التي تهدف إلى ترقية تشغيل الشباب.

¹ www.mf.gov.dz / تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/10 على الساعة 22.18

² المادة السادسة، الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 1996/09/08 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي، العدد 52 ص ص 12-13

الفرع الثالث : طرق التمويل في الوكالة:

يتكون جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من ثلاث صيغ التركيبات المالية:

1- التمويل الذاتي: في هذا النوع من التمويل الإستثمار يتكون كليا من المساهمة الشخصية للشباب، والهدف من اللجوء للوكالة هو القدرة على الإستفادة من الإعانات المقدمة من الوكالة والتي تتمثل في: الإعانات الجبائية والشبه جبائية، الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات.

2- التمويل الشئائي: في هذه الحالة يكون رأس المال الأولي عبارة عن مساهمة مالية من قبل المؤسسين والثاني قرض بدون فائدة من قبل ANADE.

3- التمويل الثلاثي: التمويل الثلاثي يلتزم فيه كل من صاحب المشروع والبنك والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهذا النوع من التمويل يتشكل من:

- المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع؛
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب؛
- قرض بنكي تخفض فوائده بنسبة 100 % ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.¹

تساعد الوكالة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم وتقدم لهم بعض الإعانات لتحقيق أهدافهم والمتمثلة في:

أ- الإعانات المالية: وتتمثل في²:

- **القروض بدون فائدة:** تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة قرص بدون فائدة، وهذا الغرض يتعلق بصيغة التمويل الشئائي والثلاثي:

* قروض أخرى بدون فائدة تمنح للشباب أصحاب المشاريع وهي:

- قرض بدون فائدة لاقتناء ورشات متنقلة 50.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني؛
- قرض بدون فائدة للكراء؛

¹ www.promoteur.ansej.dz تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/12 على الساعة 23:10

² منصور بن عمارة، المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، مداخلة ضمن الدور التدريبية حول تمويل المشروعات. ص 13 و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير. جامعة سطيف. 28 ماي 2008. ص 13

- قرض بدون فائدة: لإنشاء مكاتب جماعية يصل الى 1.000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للجامعيين (أطباء، محامون... الخ.).

- تخفيض نسبة الفائدة: تأخذ الوكالة على عاتقها جزء من الفوائد المتعلقة بالقرض البنكي الذي يمنحه للمؤسسة المصغرة، وهذا التخفيض يتعلق بصيغة التمويل الثلاثي، حيث تصل نسبة التخفيض البنكي الى 100 % بالنسبة الى كل النشاط، وهذا وفق المرسوم التنفيذي رقم 13/253 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2013.

ب _ الإعانات الجبائية وشبه الجبائية: تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الأقصى للإستثمار فيها 4 مليون دينار جزائري من تسهيلات جبائية وشبه جبائية هامة خلال فترة تنفيذ وإنجاز المشروع، ومنها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ورسوم نقل الملكية والإعفاء من حقوق عقود التسجيل ومن الرسم العقاري على البناءات والإستفادة من المعدل المخفض ب 5 % المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة، كما تستفيد هذه الوسائل المصغرة خلال فترة التشغيل والإنتاج من الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل و من الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني¹.

المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

الفرع الاول :تعريف الوكالة

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هيئة ذات طابع خاص، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمحمل النشاطات للوكالة. تم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، حيث نصت المادة الأولى طبقا للمادة السابعة من المرسوم الرئاسي 04 - 13 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

¹ بن عنتر عبد الرحمان ، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 العدد الأول ، 2017 ص 51

تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، يكون مقرها بمدينة الجزائر ويمكن نقله إلى مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما ويمكن للوكالة بناء على قرار مجلسها التوجيهي أن تحدث فروع على المستوى المحلي .¹

الفرع الثاني :الخدمات المقدمة من طرف الوكالة

1. الخدمات المالية

يمنح الجهاز صغتين من التمويل ، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة

الصيغة الأولى : قرض شراء المواد الأولية (وكالة - مقاول)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد اولية لا تتجاوز 100,000 دج . وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون اموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا . وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

الصيغة الثانية : التمويل الثلاثي (وكالة - بنك - مقاول)

هي قروض ممنوحة من قبل البنك و الوكالة بعنوان إنشاء نشاط . تكلفة المشروع قد تصل إلى

1.000.000,00 دج. التمويل يقدم كالتالي :

-قرض بنكي بنسبة 70 ٪ ؛

-سلفة الوكالة بدون فوائد 29 ٪ ؛

-1 ٪ مساهمة شخصية .

و قد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا)، و من 400000 دج الى 1000000 دج

¹ المادة 04،03،02،01. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بالقرض المصغر ، الجريدة الرسمية ، العدد 06، 25

بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، و ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011.¹

2. الخدمات غير المالية

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين . والهدف هو الدعم ، إلى أقصى حد ممكن ، و استمرارية الأعمال ، لهذا ، فالوكالة توفر لهم:²

- الاستقبال في احسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.
- متابعة جوارية جدية ، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها.
- دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المؤسسات الجدد مصغرة و التربية المالية
- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة .
- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في اطار القرض المصغر.
- وضع موقع في الأنترنت لإشهار و بيع المنتجات و تبادل الخبرات.

3. الخدمات الجبائية:

تمثلت الخدمات الجبائية المقدمة من قبل الوكالة فيما يلي:³

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة (3) سنوات؛
- إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- تعفى من رسم نقل الملكية الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛

¹ معلومات على الموقع الرسمي للوكالة <https://www.angem.dz> تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/13 على الساعة 19:20

² نفس المرجع الاطلاع عليه يوم 2023/05/13 على الساعة 19:30

³ نفس المرجع تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/13 على الساعة 19:48

- تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات وذلك من خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كالتالي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض 70%؛
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض 50%؛
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض 25%.

- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.

الفرع الثالث: مهام الوكالة

من مهام الوكالة ما يلي:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في أنشطتهم؛
- تمنح قروض بدون فوائد؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم؛
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة الى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يأتي:
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمؤسسات وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛
- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز؛
- إبرام إتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية، وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.¹

¹ دارف محمد , آليات وهيأت تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة تحليلية , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في المالية والمحاسبة, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, 2017/2018 ص 65

المطلب الثالث : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

الفرع الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشأت الوكالة الوطنية في إطار الإصلاحات التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات، والمكلفة بالاستثمار، وقد شهدت تطورات تهدف إلى التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل، وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000، ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مهمتها تسهيل وترقية ومراقبة المستثمرين، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب المادة 6 جمادي الثاني عام 1422 الموافق ل 20 أوت 2001، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص بالوكالة¹.

بموجب من الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في يوجد مقر للوكالة في الجزائر العاصمة ، وللوكالة هياكل لامركزية على المستوى المحلي ويمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج، ويحدد عدد الهياكل المحلية و المكاتب الخارجية عن طريق التنظيم². "لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية، ولقد ضمنت الوكالة بحكم خبرتها وحنكها في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار، كما تحافظ على التعاون مع نظرائها الأوروبيين، والعرب، والآسيويين، كما تعمل الوكالة من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة³.

الفرع الثاني : مهام الوكالة

تتولى الوكالة تحت مراقبة وتوجيهات الوزير المكلف بترقية الاستثمار المهام التالية⁴:

¹ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <https://andi.dz> ، تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/14 على الساعة 20:00

² المرسوم التنفيذي، امر رقم 01-03 مؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422، الموافق ل 20 اوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 22، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ص 8

³ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <https://andi.dz> ، تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/14 على الساعة 20:30

⁴ حروي ياسمين، النظام القانوني للوكالة الوطنية في ترقية الاستثمار، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجزائر، المجلد 01 ،العدد 01 ،ديسمبر 2017 ص ص 608-609

1- مهمة إعلامية: وتمارس الوكالة من خلال هذه المهمة مجموعة من المهام ومن بينها مهمة جمع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لأوساط الأعمال بالتعرف على الأحسن للتشريعات والتنظيمات التي تتعلق بالاستثمار وخاصة تلك التي تكتسب طابعا قطاعيا تعالجها وتنتجها وتنشرها عبر أنسب الوسائل كالإعلام وتبادل المعطيات.

2- مهمة تسهيلية: وقد أورد للوكالة من خلال هذه المهمة مجموعة من المهام والتي تتمثل كالاتي:

- إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي.

- تحديد كل العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات، وتقتراح على الوزير الوصي التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.

3- مهمة ترقية الاستثمار: ومن المهام المنوط للوكالة بواسطة هذا العنوان:

- إقامة علاقة تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتطويرها.

- تنظيم ملتقيات ولقاءات وأيام دراسية وإعلامية وتظاهرات أخرى ذات الصلة بمهامها

4 - مهمة تسيير الامتيازات: تتولى الوكالة هذه المهمة من خلال المهام الآتية:

-إلغاء القرارات والسحب الكلي أو الجزئي للامتيازات

-تحديد المشاريع التي تهم مصلحة الاقتصاد الوطني استنادا إلى المعايير والقواعد المحدد في التنظيم المعمول به التي صادق عليها مجلس الوطني للاستثمار.

5- مهمة المتابعة: تمارس الوكالة هذه المهمة تحت هذا العنوان:

-ضمان خدمة احصائيات تتعلق بالمشاريع المسجلة وبمدى تقدم إنجازها.

-تطوير خدمة الرصد والاصغاء والمتابعة لما بعد الإنجاز الاستثمار باتجاه المستثمرين الغير المستقرين.

- التأكد من احترام الالتزامات المستثمرين فيما يتعلق باتفاقيات.

ومن مهامها ايضا :¹

-تسجيل الاستثمارات.

-ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج.

¹ المادة 26 من القانون 09-16 المؤرخ في 3 اوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46 الصادرة بتاريخ 3 اوت 2016 ص 22

- ترقية الفرص والامكانيات الإقليمية
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
- تأهيل المشاريع وتقييمها، وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.
- المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار طبقا للتشريع المعمول به.
- تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون.
- الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال

الفرع الثالث : الهياكل اللامركزية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI مؤسسة عمومية ذات طابع إداري كما ذكرنا سابقا، ونصت المادة 22 من الأمر 01-03 أن للوكالة هياكل لا مركزية على المستوى المحلي، ويمكن إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج يحدد عدد الهياكل المحلية والمكاتب في الخارج ومكان تواجدها عن طريق التنظيم.

من أجل ضمان فعالية أكبر للوكالة تم إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي والذي يؤهل للقيام بالترتيبات التأسيسية للمؤسسات، وتسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية ويعتبر هذا الشباك آلية اعتمدها المشرع سنة 1993 بمناسبة المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار في نص المادة 218، واحتفاظ بهذا الشباك إلى غاية 2006 مع إضفاء له خصوصية تتمثل في الطابع اللامركزي¹ ومن مهامه تسهيل وتخفيف الإجراءات القانونية لإنشاء مؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية².

نصت المادة 22 من المرسوم التنفيذي 06-356 والتي عدلت بموجب المادة 07 من المرسوم التنفيذي 17-100 مؤرخ في 05 مارس 2017 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتنظيمها وسيرها على أنه ممثلين المحليين للوكالة نفسها على الخصوص³:-
- ممثلي المركز الوطني للسجل التجاري.

¹ شرقي حليلة، بوحايك فلة، دور الجباية في تشجيع الاستثمار المحلي بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف 2016-2017، ص72.

² وسيم حسام الدين الأحمد، قوانين الاستثمار العربية، ط1، منشورات الجلي الحقوقية، لبنان، 2011، ص307.

³ المادة 07 من المرسوم التنفيذي 17-100 مؤرخ في 05 مارس 2017، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية 11 الديمقراطية الشعبية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2017

- الضرائب.
- مديرية أملاك الدولة.
- الجمارك.
- تهيئة الإقليم والبيئة.
- المجلس الشعبي البلدي.

المبحث الثاني : صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الدولة بإنشاء عدة صناديق، لكل منها مهام مميز من حيث الغرض من التأسيس بين ضمان القروض وبين تمويل مباشر للمؤسسات وفيما يلي أهم الصناديق المنشأة من قبل الدولة.

المطلب الاول :صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR

الفرع الاول : تعريف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم (02-373) للورخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، حيث انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. ويهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك. حيث يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وتتراوح نسبة الضمان بين 10% و 80% من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، كما أن المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 100 مليون دينار.

كما يقوم الصندوق بضمان المؤسسات المؤهلة ضمن برنامج الإتحاد الأوربي MEDA ؛

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل؛

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برامج وزارة الصناعة والمناجم؛

-المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.¹

¹ علي طالم . فريد بلخير، ضمان القروض كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة صندوق ضمان القروض (fgar)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، 2019-02-21 ص ص 470-471

ويعتبر هذا الانجاز انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة اعتبارات:

- يعتبر أول أداة مالية متخصصة لفائدة هذه المؤسسات, فهو يعمل على معالجة أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على التمويل البنكي؛
- يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- كون المرسوم التنفيذي لصندوق ضمان القروض أول مرسوم تنفيذي يصدر في ظرف أقل بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

الفرع الثاني: مهام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

يتولى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام التالية:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في: إنشاء المؤسسات وتوسيعها، تجديد المؤسسات وتوسيع المؤسسات القائمة؛
 - إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
 - التكفل بمتابعة عملية تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
 - متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- ضمان الاستشارة كالمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق إذ يوفر هذا الدور للصندوق ميزة تنافسية في بيئة أعماله، ويضفي عليه أفضلية التقرب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ كما كلف الصندوق بالقيام بالمهام التالية:
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
 - ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
 - التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق؛
 - إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ مبارك بلاطة وآخرون، الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الأولى: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في دعم الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف ، 25-28 ماي 2003 ص 4

- العمل على تحسين توازن الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وذلك بتقديم ضمانات وأولويات للمؤسسات التي تقوم بتصدير منتجات خارج نطاق المحروقات
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به¹.

الفرع الثالث :أنواع الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق

هناك نوعان من الضمان يتمثلان في:

اولا : الضمان العادي²

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

- المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة.
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.
- المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات.
- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.
- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة.
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

اما بالنسبة للمؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق هي:

¹ محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد رقم 07، 2009 ص 126-127

² معلومات على الموقع <https://www.fgar.dz> تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/15 على الساعة 21:22

- المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
 - المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة.
 - المؤسسات المسعرة في البورصة.
 - شركات التأمين.
 - الوكالات العقارية.
 - الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط.
 - القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.
 - المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.
- وتكون تغطية هذه القروض كالتالي:¹

- يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض.
- تصل نسبة الضمان الى 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة.
- المبلغ الأقصى للضمان يساوي 100 مليون دينار حيث ان تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض و لا كلفة المشروع.
- المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات.
- يأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

ثانيا: ضمان القروض في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي

يلتزم صندوق ضمان القروض بالعمل على أي مشروع شراكة مع الهيئات الناشطة في مجال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما أنه يلتزم بضمان مواصلة البرامج الموجهة لصالح هذه المؤسسات التي تطلقها الهيئات الدولية، وفي هذا الصدد يقوم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتسيير الغلاف المالي المخصص من الاتحاد

¹ معلومات على الموقع <https://www.fgar.dz> تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/15 على الساعة 21:45

الأوروبي في إطار برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطية والموجهة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بقيمة 15 مليون أورو وضعت تحت تصرف الصندوق من خلال الوزارة الوصية، ويشكل الضمان في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي ما يسمى بإعادة الضمان، حيث أعطى برنامج ميذا للاتحاد الأوروبي والمعني بتقديم مساعدات مالية وتقنية إلى دول جنوب

المتوسط موافقة على إعادة ضمان القروض التي تمنحها الحكومة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويتعلق الأمر بالتحديد بخصوص القروض التي يضمنها صندوق ضمان القروض والتي تدوم ثلاث سنوات، فهو يعمل على تعزيز قدرات التزام آليات الضمان العاملة في مجال تغطية أخطار القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر .

وتتمثل القروض المؤهلة للاستفادة من ضمانات برنامج الاتحاد الأوروبي في:

- قروض الاستثمار العادية حدها المتوسط 7 سنوات تتحقق في صورتها الكلاسيكية؛
- قروض إيجارات العقارات حدها الأقصى 10 سنوات؛
- قروض تطوير النشاط والمواد الأولية الجديدة؛
- قروض تجليد مواد الإنتاج؛
- قروض توسيع الممتلكات الصناعية؛
- قروض الاستغلال المتعلقة بقروض الاستثمار؛
- قروض الاستغلال الموافقة لمتطلبات رأس المال؛
- القروض المرتبطة بإعادة هيكلة الديون السابقة، في حال وجود استثمار جديد.

أما المؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج الاتحاد الأوروبي MEDA :

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة والتي حققت ثلاث سنوات من النشاط على الأقل وتحمل مشاريع استثمارية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت على الأقل مرة واحدة من برنامج إعادة التأهيل من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو البرنامج الخاص بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية أو برنامج التأهيل الخاص بوزارة الصناعة؛

- المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل¹.

المطلب الثاني: صندوق ضمان قروض الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME

تخصص صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القروض الإستثمارية وعلى وجه الخصوص في تغطية مخاطر عدم السداد للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التدخل في حالة التصفية

الفرع الاول : تعريف صندوق ضمان قروض صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

صندوق ضمان قروض صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI-Pme) (spa) هو شركة تم إنشاؤها بمبادرة من السلطات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي 04-134 الصادر في 19 أبريل 2004 الذي يحدد النظام الأساسي للصندوق لدعم إنشاء وتطوير Pme-Tpe من خلال تسهيل الحصول على الائتمان (الغرض الاجتماعي القانوني). يبلغ رأسمالها المصرح به 30 مليار دينار جزائري، ومكتب به حتى 20 مليار دينار، و 60٪ مملوكة للخزينة العمومية و 40٪ للبنوك (BNA ، BEA ، CPA ، BDL ، CNEP Bank ، BADR ،

بالإضافة إلى ذلك، يُمنح لجميع البنوك وجميع مؤسسات الائتمان في الساحة إمكانية المشاركة في رأس المال الاجتماعي للصندوق (المادة 8 من المرسوم الرئاسي). إن رسميتها العامة في الغالب واستيعاب ضمانها المالي لضمان الدولة بموجب قانون المالية لعام 2009 يعزز توقيعها كضامن ويجعلها مؤسسة من الدرجة الأولى.

في عام 2011، افتتحت Caisse مرحلة جديدة من تنويع عرضها بعد قرار السلطات العامة بتفويضها بإدارة صندوق الضمان المخصص لتغطية التمويل الزراعي. يستند هذا القرار إلى المادة 36 من قانون التمويل العقاري الصادر في 18 يوليو 2011، والتي تنص على إمكانية قيام الصندوق بدعم مخاطره على الأموال التي تقدمها الدولة.

¹ سليمة هالم - رايح خوني، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 08، المجلد 01، جامعة الوادي، 2016/06/30 ص ص 51-52

وفي هذا السياق، يتمتع صندوق ضمان ائتمان الاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة بصلاحيات إدارة صناديق ضمان متخصصة، نيابة عن الدولة وعن أي منظمة مانحة أخرى، بهدف ضمان تمويل نشاط القطاعات المختلفة. تتم إدارة هذه الأموال في إطار اتفاقية موقعة بين الصندوق والداعم المالي.¹

الفرع الثاني : الشروط المؤهلة للاستفادة من ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- بالنسبة للمؤسسة:²

في إطار قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01/18 المؤرخ في: 2001/12/12 المتضمن لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تضمن من خلالها الحصول على ضمان صندوق ضمان قروض الاستثمار الممنوحة لها وذلك بشرط توفرها على وجه الخصوص المعايير التالية:

- المؤسسات حديثة التأسيس في مجال الإنشاء، أو المؤسسة التي لديها على أقل ميزانية محاسبية أو جبائية مصادقة في مجال تطوير وتوسعت النشاط؛
- المؤسسات التي تنتمي إلى جميع مجالات الأعمال باستثناء:
 - المشاريع التي لديها تركيبة مالية تعسقية من دعم وتشجيع الدولة في القطاع الزراعي وقطاع الصيد البحري؛
 - الأنشطة التجارية؛
 - القروض الاستهلاكية.
- المؤسسة التي تحقق رقم أمار سنوي خارج الضرائب أدنى من 2 مليار دج؛
- المؤسسة التي لا تتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 1 مليار دج (1000000000.00 دج)؛
- المؤسسة التي لا تملك 25% من رأس مالها أو أكثر من قبلها أو من قبل عدة مؤسسات والذي تعريفها ليس مطابقا لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يتم تقييم هذه المعايير وفقا لطلب الضمان بالاعتماد على آخر الوثائق المحاسبية التي يتم علقها خلال اثني عشر شهر من تاريخ إيداع الطلب.

2- بالنسبة للقرض:³

¹ معلومات على الموقع الرسمي للصندوق <https://cgci.dz> تم الاطلاع عليه يوم 2023/03/14 على الساعة 14:36

² معلومات على الموقع الرسمي للصندوق <https://cgci.dz> تم الاطلاع عليه يوم 2023/03/15 على الساعة 18:33

³ نفس المرجع

- يجب أن تكون فترة سداد القرض الاستثماري المادي (منقول، عقارات، تجهيزات، تسيير) الأولية تساوي أو أدنى من سبع (07) سنوات مع إدراج فترة التأجيل؛
- القرض التجاري للمنقولات والذي تكون فترة سداده الأولية لا تتجاوز عشر 10 سنوات؛
- تتراوح حدود الضمان من 80% إلى 60% اعتمادا على طبيعة الاستثمار (إنشاء أو تطوير) وفي حدود 26 مليار دج وفي حدود قصوى 36 مليار دج؛
- يترتب على عملية إنشاء القرض مراعاة إحترام القواعد الاحترازية التي تتم عادة في منح القرض واختيار المؤسسة المستفيدة من قرض الضمان.

3 - الضمانات:

- يمنح الصندوق ضمانات مالية إلا أنها لا تحل محل الضمانات المعتادة المتعلقة بموضوع القرض المضمون (الضمانات الحقيقية والشخصية)؛
 - الضمانات تحت إسم المؤسسة المقرضة وفي حالة المطالبة بالضمان فإن المؤسسة تحصل على الضمان بما يتناسب مع مدة التغطية (80% أو 60%)؛
 - يستفيد من ضمان الصندوق المؤسسة المقرضة فقط ولا يمكن المطالبة به من قبل طرف آخر وبالأخص من قبل الشركة أو أحد ضامينيها وذلك لإثبات جزء أو كل دينها؛
- يخضع ضمان الصندوق لما يلي:
- البنود والشروط المدرجة في اتفاقية القرض؛
 - ه الشروط العامة لضمان الصندوق ؛
 - أحكام اتفاقيات الشراكة بين المؤسسة المقرضة والصندوق؛
 - الاحكام المتعلقة باشعارات الضمان¹.

المطلب الثالث : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بهمة وصل بين البطالين المنخرطين لديه وبين سوق العمل، إذ يتيح للبطالين فرص لتمويل مشاريعهم الخاصة عن طريق المساهمة في التمويل أو منح إمتيازات خاصة

¹ بلهادي سفيان: تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،

الفرع الاول: تعريفه

أنشأ الصندوق سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار المتعاقبة عن تسريح العمال الاجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، وذلك من خلال نظام تعويض البطالة وتسهيل إعادة الإدماج، أو عن طريق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الاجراءات لانشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل.¹

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو هيئة حكومية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 94-188، المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة، والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الإقتصاد في مرحلة التسعينات، كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين من خلال خلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل، وبموجب المرسوم 10-158 المؤرخ في 20 جوان 2010 والمتمم للمرسوم الرئاسي 03 - 514 المؤرخ في ديسمبر 2003 اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات هذه الفئة من المجتمع والتي تهدف أساسا الى تطوير ثقافة المقاولة.²

الفرع الثاني : مهام الصندوق

تمثل مهام الصندوق فيما يأتي:³

- ضبط استمرار بطاقة المنخرطين بالإضافة إلى ضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة والرقابة ذلك ومنازعاته؛
- الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه؛
- يساعد ويدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارة البلدية والولاية، إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة؛

¹ خلخال منال، عماري رحمة جميلة، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث مناصب شغل جديدة، دراسة حالة ولاية عين تيموشنت خلال الفترة 2005 - 2018، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 02 (أوت 2021)، ص 41

² المادة 04، المرسوم التنفيذي 94 - 188 المؤرخ في جويلية 1994، المتعلق بانشاء الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية رقم 44 الصادر في 10 جويلية 1990، ص 10

³ المادة 05، المرسوم التنفيذي 94 - 188 المؤرخ في جويلية 1994، المتعلق بانشاء الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة، نفس المرجع ص 07

- ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة؛
 - يؤسس و يحفظ الإحتياط حتى يمكنه من مواجهة إلتزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف؛
 - تقديم التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكانه؛
 - التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل؛
 - المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية.
- كما كلف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC بمهمة جديدة تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين و المسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة ، وهذا بناء على ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 04-188 ، وهذا مع توفر بعض الشروط إلى جانب تراوح العمر ما بين 35-50 سنة ، إلى أن يكون مقيم بالجزائر، أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عند إيداعه طلب الإعانة ، أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ستة أشهر على الأقل بصفة طالب شغل أو يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، أن يتمتع بمؤهل مهني أو يملك ملكات كافية للمساهمة في تمويل مشروعه ، أن لا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ 12 شهرا على الأقل ، أيضا أنه لم يستفد من تدابير إعانة بعنوان إحداث النشاط.¹

الفرع الثالث : الإعانات والإمتيازات المقدمة من طرف الصندوق

توجد عدة إمتيازات يقدمها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تتمثل في²:

- تخفيض نسبة فوائد القروض البنكية؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل للعقود التأسيسية؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على النشاط المهني؛

¹ معلومات على الموقع الرسمي <https://www.cnac.dz> تم الاطلاع عليه يوم 2023/03/12 على الساعة 22:36

² دارف محمد ، آليات وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة تحليلية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018 ص 67

- الإستفادة من قرض غير مكافئ (بدون فوائد) ممنوح من الصندوق.
- بالإضافة الى هذه الإمتيازات يستفيد أصحاب المشاريع من عدة تشجيعات أخرى ذلك المتمثلة في:
- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة شهرا واحدا بدلا من 6 أشهر؛
- رفع مستوى الإستثمار من 05 ملايين دج الى 10 ملايين دج؛
- الإلتحاق بالجهاز من 30 سنة بدلا من 35 سنة؛
- توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد المسيرة على القروض البنكية كالتالي 80 % بالنسبة للشمال، و 95% بالنسبة للجنوب والهضاب العليا، ليشمل بذلك نشاطات البناء والأشغال العمومية والمياه والصناعات التحويلية؛
- تمديد فترة تسديد القرض البنكي بثلاث سنوات بالنسبة لإجمالي القرض والفوائد بأربع سنوات؛
- منح قرض إضافي بدون فوائد بقيمة 500.00 دج للتكفل بكراء المحلات الموجهة لإنشاء النشاط الإنتاجي والخدمات؛
- منح قرض إضافي بدون فوائد بقيمة 1.000.000 دج للتكفل بكراء محل يشغل عيادة طبية، مكتب هندسة معمارية أو مكتب محاسبة... الخ .
- ونظرا لمخاطر قروض الإستثمارات تم إنشاء صندوق الضمان وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 04 03 المؤرخ في جانفي 2004 ، كما أنه يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ومقره داخل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ويهدف هذا الصندوق أساسا الى ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للبطالين ذوي المشاريع والبالغين من العمر ما بين 30 و 35 سنة، وبهذا يكون الصندوق آلية أخرى تسعى لتقليل من المشاكل المتعلقة بالضمانات المشروطة من قبل البنوك والتي غالبا لا تتوفر عند أصحاب المشاريع

خلاصة الفصل

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل من خلال مجموعة من المراحل، وقد شملت عدة في مختلف الجوانب سواء كانت قانونية أو تشريعية أو غيرها ولقد عكست هذه الاصلاحات توجه الدولة نحو الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما تتميز به من خصائص تجعلها تدفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام وترقية الاستثمار وتشجيع المبادرات الشخصية، ولقد كانت سياسة الدولة تهدف الى تطوير وسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة تغير للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى المحلي والدولي، حيث تم في هذا الفصل التعرف على مختلف هياكل الدعم المالي في سبيل تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطلعا لاسهامات هذه الهياكل والهيئات على مساعدة هذا القطاع في الجزائر .

الفصل الثالث: واقع
هياكل الدعم في ترقية
المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة

الفصل الثالث : واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

المبحث الاول: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة 2012-2022

المطلب الاول : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها في الجزائر 2012-2022

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وترقية الاستثمار في الفترة 2012-2022

المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والتجارة الخارجية في الفترة

2012-2022

المبحث الثاني: تقييم هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية 2022

المطلب الاول : حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE الى غاية 2021

المطلب الثاني : حصيلة الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة CNAC الى غاية 2022

المطلب الثالث : حصيلة الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM الى غاية 2022

خلاصة الفصل

تمهيد

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر وتحسين فرص العمل وتعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين جودة حياة المواطنين، كما تساهم في خلق فرص العمل وتحسين مستوى الدخل ومن المهم الاهتمام بدعم هذه المؤسسات وتعزيز قدراتها وتحسين بيئة الأعمال في البلاد، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المستقبل، حيث من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى تحليل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تقييم فعالية هياكل الدعم المالية المتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC في انشاء هاته المؤسسات اعتمادا على الإحصائيات السنوية للوصول إلى تشخيص لواقع هذا القطاع .

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الاول: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة 2012-2022

تعد الحكومة الجزائرية من أبرز المهتمين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تسعى إلى تطويره وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال إطلاق العديد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وتوفير الدعم والمساعدة اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما سيتم التعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الاول : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها في الجزائر 2012-2022

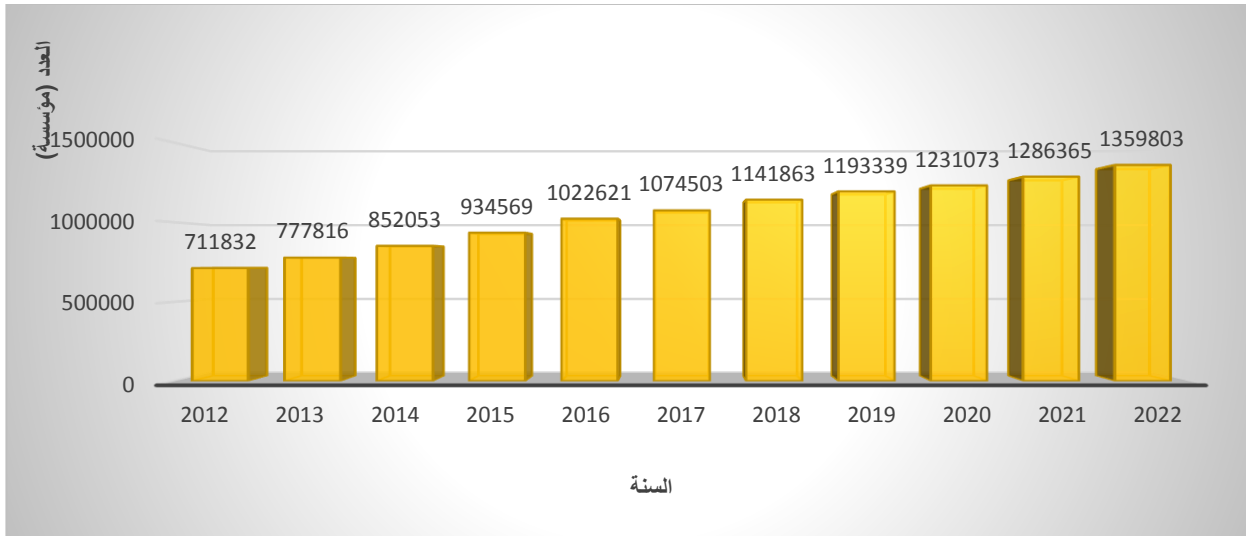
سيتم في هذا المطلب عرض تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتوزيعها خلال الفترة 2012-2022 من خلال الفرعين التاليين.

الفرع الاول : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2012-2022

لقد تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة بين 2012-2022 بفضل البرنامج الداعمة لها من قبل الدولة ، ويمكن رصد هذا التطور من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01-03: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين

2012-2022



المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على كشف المعلومات الإحصائية السنوية لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني

رقم 22-24-26-28-30-32-34-36-38-40-42 الموجودة على الموقع الرسمي

[/https://www.industrie.gov.dz](https://www.industrie.gov.dz)

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2022، شهدت الجزائر تطوراً كبيراً في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تأسيس العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويأتي ذلك نتيجة للجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الجزائرية من خلال دعم هذا القطاع وتوفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط الإجراءات الإدارية والتشريعية لتعزيزه وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين حيث وصل العدد الاجمالي سنة 2022 الى 1359803 مؤسسة بنسبة ارتفاع تقدر ب 91.02 % عن سنة 2012 أين كان يقدر العدد الإجمالي ب 711832 مؤسسة ، اما في سنة 2013 فقد ازداد العدد الى 777816 مؤسسة بنسبة ارتفاع قدرت ب 9.26 % عن السنة السابقة لها ليواصل العدد الارتفاع أكثر الى بلغت نسبة التزايد سنة 2016 الى 9.8 % وبعدها قدر ب 1022621 مؤسسة ، ليزيد ب 52005 مؤسسة في سنة 2017 ثم يكسر حاجز المليون و 200 الف في سنة 2020 أين بلغ 1230844 مؤسسة وهي نتيجة جد مرضية نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العالم اذناك من تفشي فيروس كورونا الا ان عدد المؤسسات لا يزال يتطور وهذا يعكس السياسة الرشيدة للحكومة ناهيك عن متطلبات العولمة والوضع الاقتصادي العالمي الراهن في تلك الجائحة التي ساهمت في التركيز على المجالات الرقمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تضمن التبعاد وتطبيق الاجراءات الوقائية مع السير الحسن للمؤسسات، ويتوقع أن يستمر هذا التطور في المستقبل القريب، حيث تستمر الحكومة في إطلاق العديد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز روح المبادرة والابتكار لدى الشباب والمبادرين. ومن المتوقع أن يساهم هذا التطور في تحسين الوضع الاقتصادي في الجزائر وتوفير فرص عمل جديدة، إذ يعد هذا القطاع محركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وعلى هذا الأساس تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

إعادة تمويل المؤسسات المتعثرة عن طريق استحداث قروض جديدة؛

- توفير مناخ أعمال ملائم لتشجيع وتطوير المؤسسات المصغرة؛

- إنشاء خارطة المشاريع على مستوى كل ولاية باشتراك القطاعات الاقتصادية والجماعات المحلية؛

- توقيف المتابعات القضائية بالنسبة للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع

إمكانية تعميمها على بقية أجهزة استحداث النشاطات؛

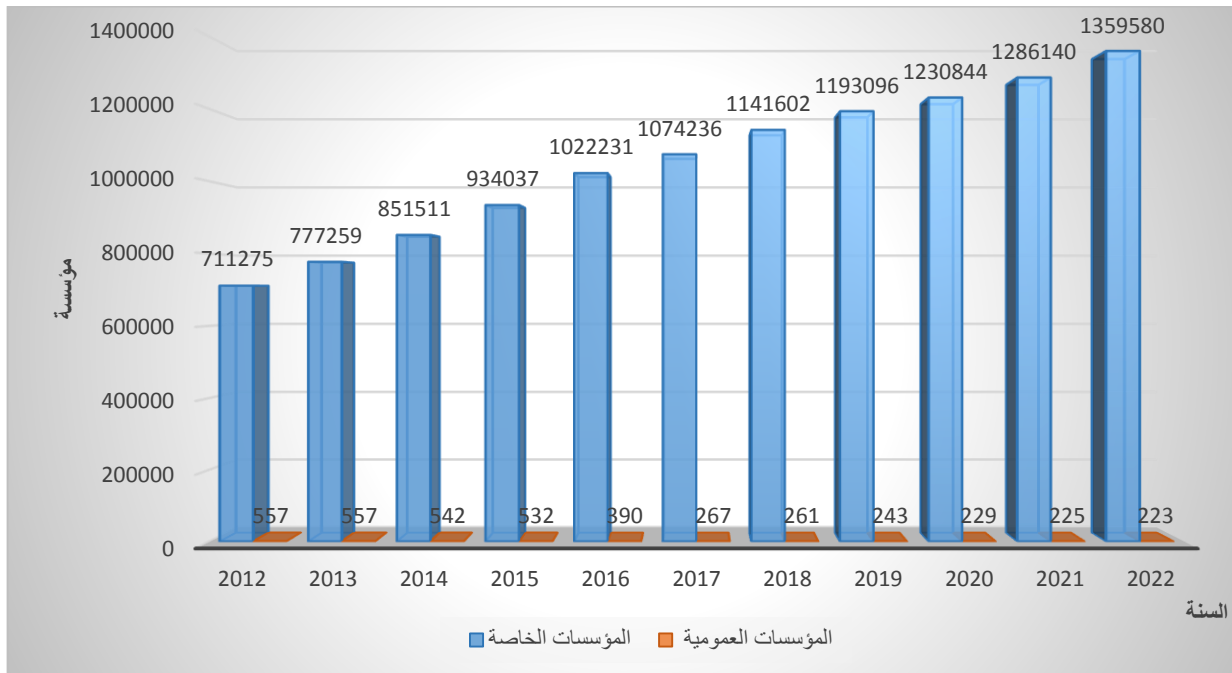
- إبرام اتفاقيات عديدة مع مختلف القطاعات لتوفير مخططات أعباء لفائدة المؤسسات المصغرة؛

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تشجيع المناولة مع المؤسسات الوطنية الكبرى العمومية والخاصة.

في البداية كان القطاع العام المهيمن، وكان هناك تمييز يقع بين المؤسسة العمومية والمؤسسة الخاصة. إلا أنه مع الإصلاحات أصبح للقطاع الخاص دور كبير حيث ساعد على تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح هو المهيمن والشكل التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية خلال الفترة 2012-2022

الشكل رقم 02-03: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية خلال الفترة 2012-2022



المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على كشف المعلومات الإحصائية السنوية لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني
رقم 22-24-26-28-30-32-34-36-38-40-42 الموجودة على الموقع الرسمي

[/https://www.industrie.gov.dz](https://www.industrie.gov.dz)

من خلال الشكل اعلاه يتبين ان المؤسسات الخاصة تهيمن بشكل كبير على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث بلغ عددها 711275 مؤسسة خاصة مقابل 557 مؤسسة عمومية سنة 2012 اي بنسبة شبه معدومة تقدر ب 0.08% لتواصل النسبة الانخفاض اكثر حيث بلغت 1022231 مؤسسة خاصة مقابل 390 مؤسسة عمومية في سنة 2016 بنسبة قدرت 0.04%، الى ان بلغت 1359580 مؤسسة خاصة مقابل 223 مؤسسة عمومية بنسبة معدومة قدرت ب 0.01% سنة 2022 ويمكن تفسير هذا التباين ويرجع السبب في إلى

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خصائص هذه المؤسسات من حيث قيمة التمويل اللازم لإنطلاق المشروع ونسبة العمالة المشغلة بها مما يجعلها أكثر جلبا للمستثمرين الخواص، في حين أن المؤسسات الكبرى وما تنطوي عليه من مخاطر أكبر من حيث ضخامة التمويل والمكانة الإستراتيجية تجعل القطاع العام هو الملزم الأساسي في عملية إستثمارها.

الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2012-2022

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر له أهمية كبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، حيث يتم توزيعها عن طريق عدة معايير منها الحجم، المنطقة وحسب الطبيعة القانونية .

أولا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم

من اجل ذلك سيتم الاستعانة بالجدول التالي :

جدول رقم 01-03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم

السنوات	مؤسسة متوسطة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة صغيرة جدا	المجموع
2012	4270	20645	686917	711832
2013	3899	19446	754481	777816
2014	1705	25561	824787	852053
2015	2855	24 054	907 659	934 569
2016	3170	26281	993170	1022621
2017	4094	28 288	1 042 121	1 074 503
2018	4567	29 688	1 107 607	1 141 863
2019	4773	31 027	1 157 539	1 193 339
2020	4924	31024	1195125	1 231 073
2021	3475	27656	1255234	1 286 365
2022	2584	18221	1338998	1 359 803

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على كشف المعلومات الإحصائية السنوية لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني

رقم 22-24-26-28-30-32-34-36-38-40-42، مرجع سبق ذكره

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المؤسسات المصغرة تهيمن على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة ما بين 2012 الى 2022 حيث بلغت 686917 مؤسسة مصغرة اي بنسبة 96.49% من اجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقابل 20645 مؤسسة صغيرة و 4270 مؤسسة متوسطة سنة 2012، ثم وصلت الى نسبة 97.12% سنة 2015 و 2016 بعدد قدر ب 907659 مؤسسة مصغرة و 993170 مؤسسة على التوالي، وفي سنة 2022 بلغت اعلى نسبة ب 98.47% من اجمالي عدد المؤسسات ب 1338998 مؤسسة مصغرة مقابل 18221 مؤسسة صغيرة و 2584 مؤسسة متوسطة، ويرجع السبب الرئيسي في توزيع هذه النسب إلى طبيعة كل مؤسسة من جهة وطبيعة مالكي المؤسسات من جهة أخرى، أما بالنسبة لطبيعة المؤسسة فإن الخوف من الإستمرارية في السوق من حيث المنافسة الموجودة وجودة المنتجات يجعل من قرار إختيار مؤسسة مصغرة أقل مخاطرة أقل تكلفة مع وجود إمكانية لتطوير المؤسسة مع التعرف الجيد للسوق في إطار الممارسة، أما من حيث طبيعة المالكين فنجد أن الحرفيين لهم نصيب من المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ونعلم أن المؤسسات الحرفية تكون في العادة مؤسسات مع مصغرة.

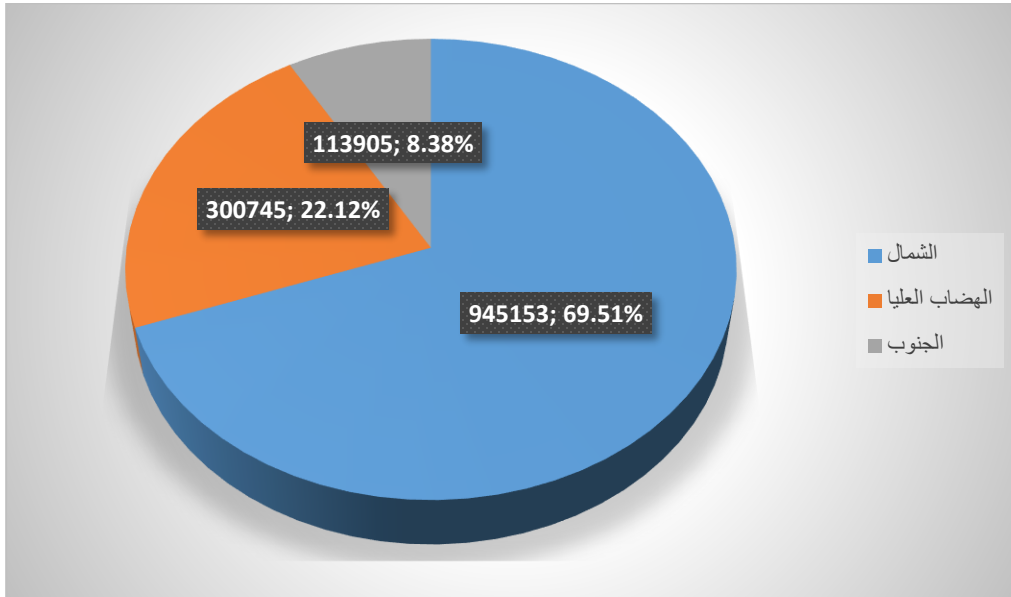
ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المنطقة

وفقاً للتوزيع المكاني لنظام التخطيط المكاني الوطني (SNAT) ، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي السائدة في الشمال وبدرجة أقل في الهضاب العليا.

تضم منطقة الشمال 945153 شركة صغيرة ومتوسطة ، أو ما يقرب من 69.51% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد ، وهذا ما قد يؤثر على وظيفة التنمية المتوازنة في الجزائر التي تعتبر من الوظائف الأساسية لهذا النوع من المؤسسات تليها منطقة الهضاب العليا التي تضم 300745 شركة صغيرة ومتوسطة أو 22.12% ، وتستضيف مناطق الجنوب والجنوب الكبرى 113,905 ممثلاً للشركات الصغيرة والمتوسطة 8.38% من الإجمالي، مما جعل مؤخرًا تظافر جهود الدولة نحو التحفيز على الاستثمار في الهضاب العليا و الجنوب خاصة , كذلك العمل على زيادة وعي المواطن بأهمية المؤسسات في التنمية الاقتصادية و القضاء على البطالة واستحداث مناصب شغل جديدة لدفع عجلة التنمية نحو الامام

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شكل رقم 03-03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المنطقة



المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على كشف المعلومات الإحصائية السنوية لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني رقم 42، مرجع سبق ذكره

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وترقية الاستثمار في الفترة 2012-2022

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وترقية الاستثمار وذلك على النحو التالي :

الفرع الاول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الفترة 2012-2022

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى الزيادة في مستوى التشغيل، تختلف هذه المساهمة باختلاف المحيط الإقتصادي والسياسي والإجتماعي، وحسب الإحصائيات المتبعة بخلق مناصب العمل كانت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل كالتالي :

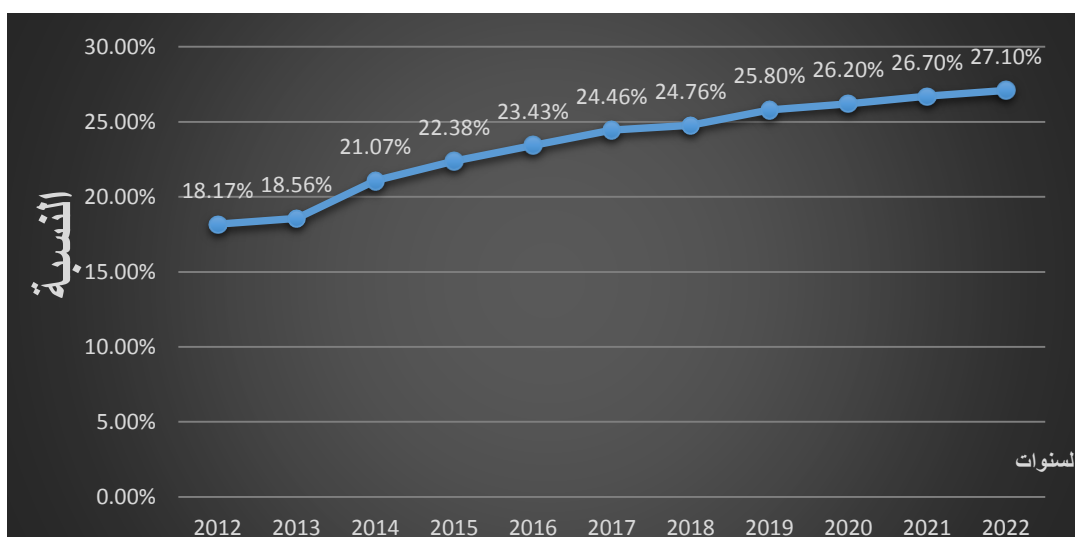
الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم 02-03: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الفترة 2012-2022

السنوات	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الفئة التشغيلية (فرد)	نسبة التشغيل
2012	1848117	10170000	18.17%
2013	2001892	10788000	18.56%
2014	2157232	10239000	21.07%
2015	2371020	10594000	22.38%
2016	2540698	10845000	23.43%
2017	2655470	10858000	24.46%
2018	2724264	11001000	24.76%
2019	2885651	11184693	25.80%
2020	2989516	11410366	26.20%
2021	3134968	11741453	26.70%
2022	3307821	12205981	27.10%

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على كشف المعلومات الإحصائية السنوية لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني
رقم 22-24-26-28-30-32-34-36-38-40-42

الشكل رقم 04-03: نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الفترة 2012-2022



المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 02-03

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

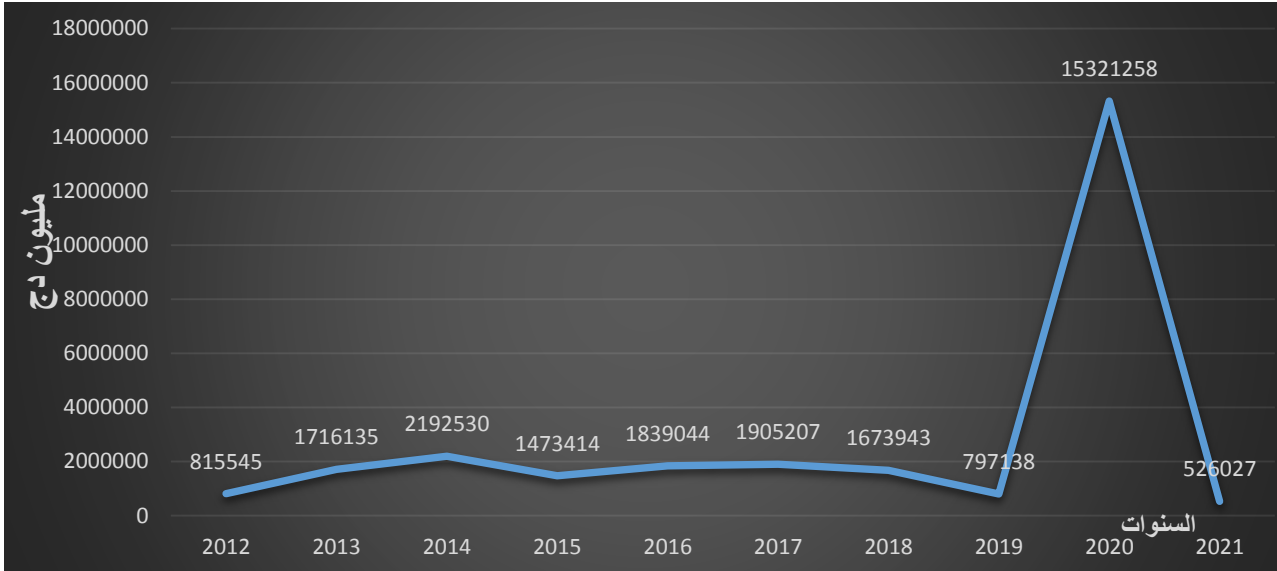
من خلال الجدول والرسم البياني نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة 18.17% من الفئة التشغيلية اي بعدد عمال يقدر ب 1848117 عامل من أصل 10170000 عامل في سنة 2012، كما ارتفعت النسبة الى 21.07% في سنة 2014 اي 2157232 عامل من اجمالي 10239000 عاملا، ثم واصلت الارتفاع لتبلغ 25.8% سنة 2019 لتبلغ اعلى نسبة سنة 2022 ب 3307821 عامل من مجموع 12205981 عاملا اي بنسبة 27.1%، حيث انتقلت نسبة المساهمة من 18.17% سنة 2012 الى 27.1% سنة 2022 .

ان هذا التطور في مساهمتها يسير بوتيرة جد منخفضة تقدر ب 0.89% سنويا وهي نسبة لا تقارن بالدول الأخرى والتي قد تصل فيها مساهمتها إلى نسبة تفوق 90%، ويمكن إرجاع هذا النمو البطيء إلى عدة أسباب والمشاكل التي تعرقل نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها، وترد هذه المشكلات إلى اعتبارات بعد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عن الحجم الأمثل الذي يحقق وفرات داخلية وخارجية وعلى نحو يدفع بقدراتها التنافسية إلى الأعلى، وقد يكون أكبر مشكل تتعرض له هذه المؤسسات هو التمويل وطرق الحصول عليه، إن هذه العراقيل تحيط بكل المؤسسات سواء الصغيرة أو المتوسطة وحتى كبيرة الحجم، إلا أنها أكثر حدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أرباحها بشكل كبير لدرجة توقف المؤسسة مما يؤدي إلى إضمحلال وفشل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى عدم إدراك متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطات المعنية.

الفرع الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار في الفترة 2012-2021

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرتفاع قيمة الإستثمارات، ولكن هذه المساهمة تتوقف على مدى تأثير التحفيزات الموضوعة من قبل الدولة لتطوير هذا القطاع والشكل التالي يبين ذلك.

شكل رقم 03-05: المبالغ الاستثمارية في الفترة 2012-2021



المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على كشف المعلومات الإحصائية السنوية لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني

رقم 22-24-26-28-30-32-34-36-38-40

خلال الفترة الممتدة بين 2012 و 2021 بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمار 815545 مليون دج سنة 2012 ثم ارتفعت الى 1716135 مليون دج سنة 2013 بنسبة ارتفاع قدرت ب 110 % لتواصل الارتفاع سنة 2014 الى 2192530 مليون دج قبل ان تدخل في مرحلة تذبذب في السنوات المحصورة بين 2015 و 2019 حيث بلغت سنة 797138 مليون دج سنة 2019 وهي ادنى قيمة سجلت لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمار ويمكن تفسير سبب هذه القيمة نتيجة الوضع السياسي التي كانت تعيشه البلاد انذاك قبل ان تقفز وتحقق اعلى قيمة لها سنة 2020 الى 15321258 مليون دج بنسبة ارتفاع قدرت ب 1822% وهو رقم غير مسبوق ويمكن تفسير ذلك هو محاولة الحكومة الجديدة النهوض بالوضع الاقتصادي للبلاد من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها ودعمها او ربما لجائحة كورونا تأثير ايجابي على هكذا نوع من المؤسسات خاصة قطاع الخدمات ثم تنخفض القيمة مرة اخرى الى مستوى غير مسبوق قدر ب 526027 مليون دج ويمكن ارجاع ذلك الى عدة اسباب منها :

-توقيت البرامج المسطرة من قبل الدولة وشروط الاستفادة منها؛

-المنافسة من قبل المؤسسات الكبرى في الاسواق المحلية

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-تراجع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي بعض الاحيان الافلاس بسبب نقص البدائل التمويلية المناسبة.

المطلب الثالث :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والتجارة الخارجية في الفترة 2012-2022

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والتجارة الخارجية على النحو التالي :

الفرع الاول :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية في الفترة 2012-2022

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية من خلال تصدير منتوجاتها الى الدول الاخرى وكانت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية في الفترة 2012-2022 كالتالي:

جدول رقم 03-03: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية في الفترة 2012-2022

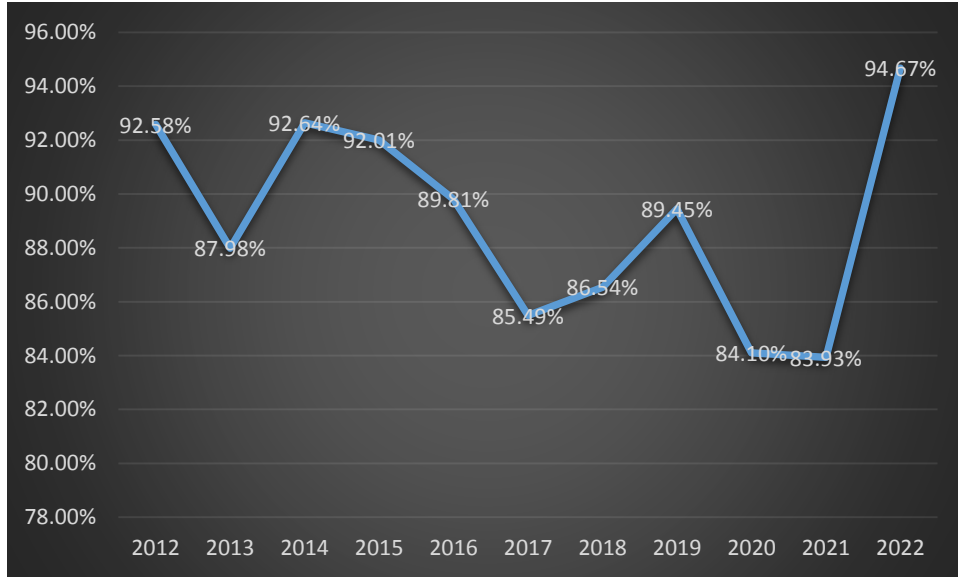
السنوات	اجمالي الصادرات	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2012	73981	2062	1909
2013	65917	2014	1772
2014	62886	2582	2392
2015	37787	1969	1811.58
2016	28883	1805	1621
2017	37191	1930	1650
2018	41168	2830	2449
2019	35823.54	2180	1950
2020	23796.6	1887	1587
2021	39280.83	2508	2105
2022	60384.02	4806	4550

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على كشف المعلومات الإحصائية السنوية لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني

رقم 22-24-26-28-30-32-34-36-38-40

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شكل رقم 06-03: نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات 2012-2022



المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 03-03

يعكس الجدول والشكل السابقين الاقتصاد الجزائري في الفترة 2012-2022 حيث قدر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2012 ب 92.58 % ب 1909 مليون دولار امريكي وبنسبة 2.6 % من اجمالي الصادرات، ثم انخفضت نسبة المساهمة في سنة 2013 الى 87.98 % ب 1772 مليون دولار امريكي لتحقيق قمة ارتفاع اخرى في سنة 2014 حيث وصلت الى 92.64 % كنسبة مساهمة في الصادرات خارج المحروقات بقيمة 2392 مليون دولار امريكي وهي اعلى نسبة الى غاية سنة 2022 اين بلغت نسبة المساهمة 94.67 % بقيمة 4550 دولار امريكي ، وبنسبة 7.53 % من اجمالي الصادرات خارج المحروقات ولكن على الرغم من تطور النسبة بشكل طفيف إلا أنها ما زالت ضعيفة جدا مقارنة بالدول المتقدمة، أما فيما يخص مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات فبلغ متوسطها 88.9 % حيث شهدت في السنوات بين 2015 و 2021 تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث سجلت ادنى مساهمة في سنة 2021 بنسبة 83.93 % وبقيمة قدرت ب 2105 مليون دولار امريكي، تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات مرتفعة وهذا ما يدل على تواجد نسيج مهم ومتنوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ولكن لا يزال في الحاجة إلى المزيد من الاهتمام والتطوير.

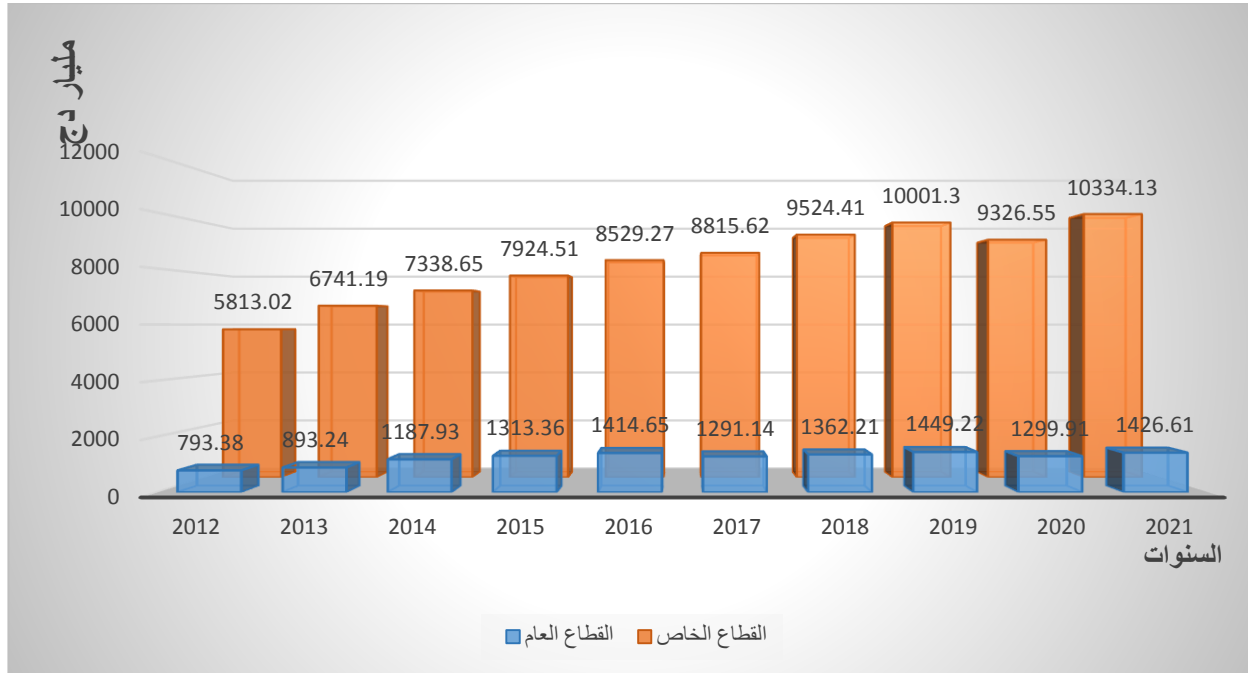
الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الفترة 2012-2022

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب.

فيما يلي تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر وهو يخص المنتجات خارج المحروقات:

شكل رقم 07-03: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الفترة 2012-2022



المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على كشف المعلومات الإحصائية السنوية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني

رقم 22-24-26-28-30-32-34-36-38-40-42

من خلال الشكل يتبين أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام تطورت من 6606.4 مليار دينار جزائري سنة 2012، حيث تمثلت حصة القطاع الخاص بـ 5813.02 مليار دينار جزائري مقابل 793.38 مليار دينار جزائري للقطاع العام، ثم ارتفعت الى 7634.43 مليار دينار جزائري في سنة 2013 بنسبة تقدر قدرت ب 13.46% مع هيمنة القطاع الخاص دائما بنسبة 88.3 %، لتصل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى 11760.74 مليار دينار جزائري في سنة 2021 كأعلى قيمة مساهمة خلال الفترة 2012-2021 اين بلغت ادنى نسبة مساهمة للقطاع الخاص 8529.27 مليار دينار جزائري سنة 2016 كما بلغ القطاع العام

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعلى نسبة مساهمة في العام نفسه بنسبة 14.23% بقيمة 1414 مليار دينار جزائري، كما بلغ متوسط مساهمة القطاع الخاص في هذه الفترة 87.16% مقابل 12.84% للقطاع العام.

يعود السبب في انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات إلى الطبيعة الإقتصادية للدولة والتي تعتمد بشكل كبير على الإقتصاد الريعي، لذا فإن القطاع العام يولي أهمية كبيرة لقطاع المحروقات وما يتطلبه من مبالغ ضخمة من التمويل الذي لا يستطيع القطاع الخاص في الغالب توفيرها، ومن هذا المنطلق تبقى القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات مصدر جذب للقطاع الخاص.

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: تقييم هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية 2022
تلعب هياكل الدعم المالي دوراً هاماً في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتساعد على تمويل الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من البدء في العمل والنمو بشكل مستدام حيث سيتم في هذا المبحث التطرق الى حصيلة اهم الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية 2022

المطلب الاول : حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE الى غاية 2021

لمعرفة حصيلة الوكالة نقوم بارفاق الجدولين التاليين :

ومن أجل التعرف الى عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط ندرج الجدول التالي :

جدول رقم 04-03: توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط الى غاية 2022

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	الوظائف
زراعة	60 626	143 101
الحرف التقليدية	44 005	128 352
البناء والأشغال العامة	36 760	106 098
هيدروليك	572	2 083
صناعة	32 080	90 476
الصيانة	11 704	26 840
صيد بحري	1 139	5570
مهن حرة	14 222	31 817
الخدمات	111 301	259 159
نقل	13 390	24138

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على كشف المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني رقم 41
من خلال الجدول يتضح ان المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE منقسمة الى 10 مجالات وهي كالتالي : الزراعة، الحرف، البناء والأشغال العمومية ، الصناعة ، الصيانة، النقل ، الهيدروليك ، الصيد البحري، مهن حرة والخدمات حيث ان قطاع الخدمات يتربع على

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صدارة قائمة المشاريع الممولة ب 111 301 مشروع مما يساهم في خلق 259 159 وظيفة اي نسبة 31.7 % من اجمالي الوظائف وهذا راجع الى تشجيعات الدولة للمساهمة في بناء اقتصاد وطني بعيدا عن قطاع المحروقات وجاذبية المجال الذي يستقطب الشباب لانشاء وخلق مؤسساتهم لترجمة افكارهم المبدعة ,يليه قطاع الزراعة ب60626 مشروع و 143101 وظيفة، وهذا يعبر عن مدى إتجاه الشباب للعمل في هذا المجال مع الإمكانيات الطبيعية التي تتميز بها البلاد مع النتائج الباهرة التي حققها الجنوب، كما أن الدولة في أكثر من سياق قد عبرت على أن القطاع الفلاحي هو القطاع الذي تعول عليه الدولة من أجل تنويع مصادر الدخل وتقليل الإعتماد الكلي على النفط الا ان هذا المجال يعاني نوعا ما من قلة المعدات الحديثة مما يجب على الدولة اخذ جميع العراقيل بعين الاعتبار، أما عن قطاع الحرف التقليدية فقد إحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع الممولة ب 44005 مشروع مما يساهم في إستحداث 128352 وظيفة، ويمكن تفسير هذا أن الدولة تعتمد على هذا القطاع في التنمية باعتباره يركز على الموروث الثقافي ويستثمر في الموارد والطاقات المحلية ويحاول عصرنه هذا الموروث وجعله يتماشى مع متطلبات السوق خاصة، على المستوى الخارجي بإعتبار أنه يركز على هذا السوق في جلب الأموال وخلق الثروة مما جعل الشباب تتجه نحو الاستثمار في هذا المجال، اما عن البناء والاشغال العامة فقد ساهمت في خلق 106098 وظيفة من خلال 36760 مشروع ولكن رغم أهمية هذا المجال إلا أنه لا يرقى إلى التطلعات حيث اصبحت الوكالة أكثر حزما في دراسة المشاريع نظرا لملفات الفساد المكشوفة في السنوات الأخيرة في هذا المجال، وبخصوص قطاع الصناعة الذي يعتبر من من أهم القطاعات التي ركزت عليها الدولة خاصة في مجال إنتاج المعدات التي يحتاجها السوق المحلي والتي لا تحتاج إلى تكلفة كبيرة أو تكنولوجيا متطورة، لكنها تجنب خزينة الدولة إستنزاف مدخراتها لجلب هذه المعدات واستيرادها فقد بلغت عدد المشاريع الممولة به 32080 مشروع مساهما ب90476 وظيفة ومنصب شغل، أما عن المهن الحرة التي تسمح لصاحبها بالتححرر من الأفكار التقليدية ومحاولة إستخدام بصمته الإبداعية والإعتماد على المخيلة والإستقلال في العمل لذلك فإن هذه المشاريع تستطيع أن تتطور وتؤثر في المعطيات الاقتصادية. فقد سجل بها 14222 مشروعا ساهم في خلق 31817 وظيفة، ثم قطاع النقل ب13390 مشروعا خلق 24138 وظيفة ثم يأتي قطاع الصيد البحري وهيدروليكي ب 5570 وظيفة و 2083 وظيفة على الترتيب.

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم 05-03: توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط و الجنس

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	رجال	نساء
زراعة	60 626	57 801	2 825
الفنون والحرف التقليدية	44 005	36 462	7 543
البناء والأشغال العامة	36 760	35 868	892
هيدروليك	572	545	27
الصناعة	32 080	27 211	4869
صيانة	11 704	11 521	183
الصيد البحري	1139	1 122	16
مهن حرة	14 222	7 590	6632
الخدمات	111 301	92 553	18748
النقل التبريد	13 390	13 001	389
نقل البضائع	56 850	56 138	712
نقل المسافرين	19 024	18 542	482

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على كشف المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم رقم 41

من خلال الجدول يتضح ان قطاع الخدمات يتربع على صدارة قائمة المشاريع الممولة ب 111 301 مشروع منها نسبة 83 % رجال و نسبة 17% نساء و هو ما يفسر دخول النساء الى عالم الخدمات منافسين للرجال حتى لا يبقى مجال المؤسساتية حكرا لرجال وايضا راجع الى تشجيعات الدولة لمساهمة النساء في عالم الاقتصاد , يليه قطاع الزراعة ب 60 626 مشروع منها 95% و نسبة نساء ب 45 % , ويتبين هنا من خلال هذه النسبة عزوف النساء عن قطاع الزراعة لاسباب ربما تتعلق بصعوبة هذا المجال , متبوعا ب قطاع نقل البضائع ب 56 850 مشروع بنسبة اغلبية قصوى للرجال قدرت ب 99% و هذه راجعة الى طبيعة هذا القطاع , ثم تاتي القطاعات الاخرى على الترتيب الحرف اليدوية , الصناعة والمهن بعدد مشاريع يقدر ب 36 462 , 32 080 , 7 590 مشروعا للرجال مقابل 7 543 , 4 869 و 6 632 مشروعا للنساء , والملاحظ ان النساء اكثر نشاط تنافس فيه الرجال هو مجال

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المهن الحرة وذلك لسهولة المجال الذي يسمح لهم بإخراج إبداعاتهم، و يتضح من خلال الجدول ان المجالات التي تتميز بدرجة صعوبة عالية و تتطلب مجهود بدني كبير نوعا ما مقارنة مع القطاعات الاخرى مثل الزراعة، البناء و الاشغال، الصناعة و الصيانة وغيرها ، ان العامل النسوي شبه غائب بينما نجده حاضرا بقوة في مجالات اخرى مما يعكس نمو الوعي الاقتصادي لدى فئة النساء و هذا يعتبر مكسبا و هدفا للدولة من اجل مساهمة الجميع في دفع عجلة التنمية للبلاد.

المطلب الثاني : حصيلة الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة CNAC الى غاية 2022

من أجل دراسة حصيلة الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة سيتم الاعتماد على الجدول التالي الذي يمثل توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط و حسب الجنس :

جدول رقم 06-03: توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط الى غاية 2022

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد العمال	اجمالي التمويل مليون دج
زراعة	26977	63830	113742.15
الفنون والحرف اليدوية	16668	43115	55316.53
البناء والأشغال العامة	8949	28466	37603.67
هيدروليك	372	1255	2627.36
الصناعة	12950	37547	61498.81
الصيانة	1027	2483	3319.15
الصيد البحري	626	2231	4211.68
مهن حرة	1772	3822	7940.98
خدمات	32390	68986	118276.43
نقل بضائع	46124	70063	120632.29
نقل مسافرين	12347	18712	29611.13
المجموع	160202	340500	554780.18

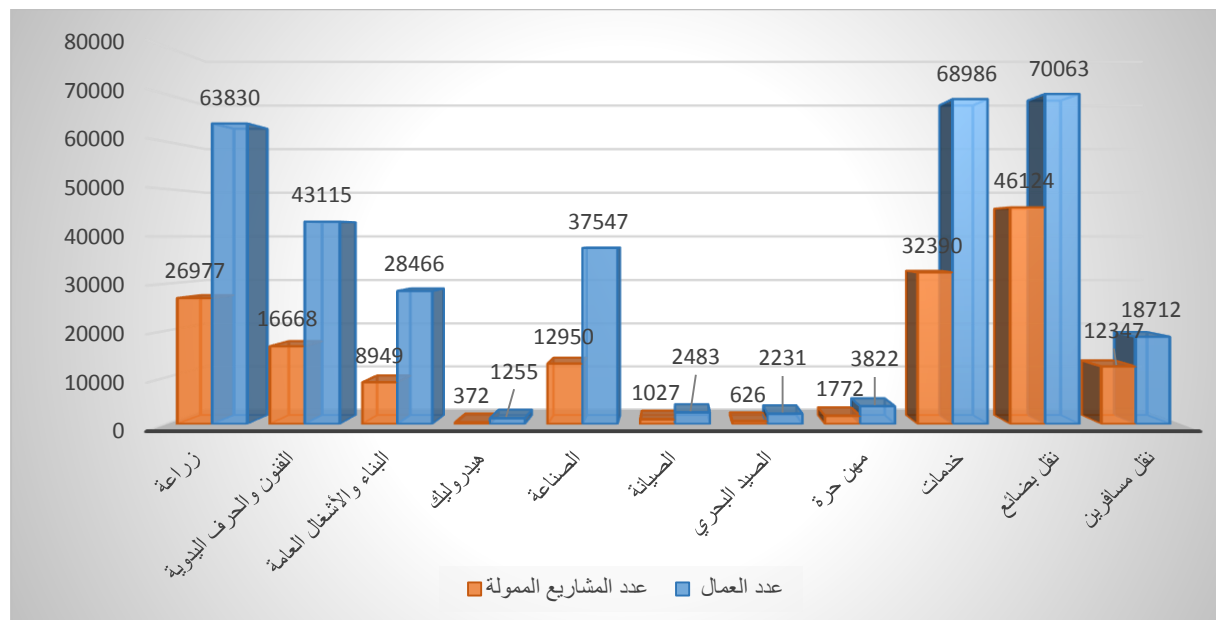
المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على كشف المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والنتاج الصيدلاني رقم 42

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول يتضح ان المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط الممولة من قبل الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة CNAC منقسمة الى 11 مجال وهي كالتالي : الزراعة، الفنون والحرف اليدوية ،البناء والاشغال العمومية ، هيدروليك، الصناعة ، الصيانة، الصيد البحري، مهن حرة ، خدمات ، نقل بضائع ونقل المسافرين، حيث يتصدر قطاع نقل البضائع على عدد المشاريع الممولة بـ 46124 مشروع بقيمة 120632.29 مليون دج، ويرجع السبب فيه لطبيعة هذا القطاع فهو يعتبر نسبيا أقل مخاطر من القطاعات الاخرى لذا فالمستثمرين الخواص يجدون في ذلك عامل جذب وبالأخص في مجال المؤسسات الصغيرة، يليها قطاع الخدمات بـ 32390 مشروع و 118276.43 مليون دج كاجمالي التمويل، ثم قطاع الزراعة بـ 26977 مشروع وبقيمة 113742.15 مليون دج اجمالي التمويل، اما عن قطاع الفنون والحرف اليدوية فهو يحتل المرتبة الرابعة و البناء والأشغال العامة المرتبة الخامسة بـ 16668 مشروع و 8949 مشروع على الترتيب. إن قيمة هذه المشاريع وارقامها تتمثل احد أهم نتائجها في توفير مناصب الشغل حيث يقوم قطاع نقل البضائع ،الخدمات والزراعة بتوفير 59.59% من اجمالي عدد العمال بـ 202879 عاملا وهو رقم مقبول مقارنة بالنسبة المتبقية بين 8 قطاعات كما انه لا بد من اعادة النظر في النشاطات الاخرى للتشجيع عليها، كما يمكن تفسير ذلك ان الوكالة تعطي الأولوية الأولى في التمويل لمشاريع الشباب، وهذا ما ينعكس على نوعية المشاريع الممولة من قبلها، فنجد الشباب يتوجهون بالدرجة الأولى إلى قطاع النقل والخدمات نظرا لانه يتميز بقلّة درجة المخاطرة من حيث الربح والخسارة وبقلّة رأس المال المطلوب، وهذا التوجه راجع إلى إفتقار الشباب إلى الخبرة الكافية في المجالات الإستثمارية والقدرة المالية المحدودة التي تحتاجه عدة قطاعات كقطاع الصناعة ، البناء والأشغال العمومية، الصيانة، الصيد البحري ، بالإضافة إلى أن هذه القطاعات تتطلب الخبرة الميدانية فهي أيضا تتميز بحدة المنافسة مما يجعل احتمال الإستمرارية بها أقل مقارنة بالقطاعات الأخرى .

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شكل رقم 08-03: توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف CNAC الى غاية 2022



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم

المطلب الثالث : حصيلة الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM الى غاية 2022

تميزت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بصغر حجم التمويل مقارنة بالوكالات الأخرى فهي تعطي الأولوية للمشاريع المصغرة، مما أدى إلى وجود عدد كبير من المشاريع المصرح من قبلها نظرا لكبر هذه الشريحة في المجتمع، ومن أجل دراسة حصيلة الوكالة للقرض المصغر يتم الاستعانة بالجدول التالي الذي يوضح عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل.

جدول رقم 07-03: عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل و الوظائف الجديدة

نوع التمويل	العدد	النسبة المئوية %	الوظائف الجديدة
تمويل شراء السلع	868 562	89.89	1 261 671
التمويل الثلاثي "ANGEM-Bank-المروج"	97 740	10.11	151 224
المجموع	966 302	100	1 412 895

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على كشف المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني رقم 42

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الجدول يتوضح ان عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بلغ 966 302 مشروع منها 89.89% من المشاريع نوع تمويلها هو تمويل شراء السلع و يقدر بعدد 868 562 مشروع اما بالنسبة للتمويل الثلاثي المروج فهو يمثل نسبة 10.11% من اجمالي المشاريع بعدد قدر ب 97 740 مشروع , ويرجع السبب في ذلك إلى أهمية الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة والتي تحتاج بالدرجة الأولى إلى تمويل بمبالغ صغيرة لبدء نشاطها وعادة ما تكون إنطلاقتها بشراء المواد الأولية اللازمة لذلك، عكس التمويل الثلاثي الذي يمول المشروع بمبالغ أكبر مقارنة من التمويل الأول ولا يشترط توجيه الاموال لشراء المواد الأولية اي أن المشاريع الممولة من قبل التمويل الثلاثي عادة ما تكون مشاريع لا تقتصر على المواد الأولية وانما تحتاج إلى آلات ومعدات، حيث تم استحداث 1 261 671 من الوظائف الجديدة حسب نوع التمويل المسمى تمويل شراء السلع و التمويل اما التمويل الثلاثي المروج فقد سمح باستحداث 151 224 وظيفة جديدة , و كحصيلة اجمالية بلغت 1 412 895 وظيفة , و هذا ما يعكس دور الوكالة في المساهمة في الحد من البطالة و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و المشاركة الفعالة في تطور الاقتصاد الوطني من خلال دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . و لاكثر تفاصيل حول أهم النشاطات الممولة سيتم إدراج الجدول التالي :

جدول رقم 08-03: عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة دج
زراعة	130 686	9 324 426 360,57
صناعات صغيرة جدا	381 421	20 026 848 333,81
اشغال عمومية	86 120	7 948 149 128,80
خدمات	191 098	18 169 609 984,78
حرف	170 180	10 419 420 276,40
تجارة	5 799	1 463 980 480,94
صيد بحري	998	139 609 807,40
المجموع	966 302	67 492 044 372,70

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على كشف المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني رقم 42

الفصل الثالث: واقع هياكل الدعم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صنفت المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الى غاية 2022 الى 07 قطاعات وهي الخدمات، الزراعة، الصناعة الصغيرة، أشغال عمومية، حرف ، تجارة وصيد بحري حيث تسيطر الصناعات الصغيرة على النصيب الاكبر بنسبة 39.5% يليها الخدمات، الحرف، الزراعة، اشغال عمومية ، تجارة وصيد بحري بنسب 19.77%، 17.61%، 13.52%، 8.91%، 0.6% و 0.1% على التوالي ويرجع هذا التصنيف إلى طبيعة الصيغ المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتي لا تؤهل المستفيد منها من إنشاء مشاريع صناعية كبرى وانما يكتفي فقط بالصناعات الصغيرة التي تصدر قائمة عدد القروض الممنوحة ب 381 421 قرض و باجمالي تمويل قدر ب 20 026 848 333,81 دج كما يلاحظ أن الصناعات الصغيرة جدًا والخدمات والحرف والزراعة هي القطاعات التي استفادت من غالبية القروض الممنوحة بحوالي 85.86% من الإجمالي , أما عن قطاع الزراعة الذي يعد هو ايضا من اهم القطاعات التي تعتبر ركيزة في الاقتصاد الوطني و مصدر لتوفير الامن الغذائي و التسابق نحو التصدير الى الخارج للتعريف بالمنتجات الوطنية و لهذا تم تسجيل مبلغ مالي لتمويل القروض الخاص به ب 9 324 426 360,57 دج , ثم قطاع الاشغال العمومية بمبلغ مالي قدر ب 7 948 149 128,80 دج حيث من المعروف ان الاشغال العمومية تعتبر من ابرز النشاطات التي تلعب دورا هاما على المستوى الوطني سواء من حيث توفير مناصب الشغل و توفير ابرادات للخزينة او من حيث اهميته في تطور اي دولة في العالم و لهذا اهتمت به الدولة و تشجع على الاستثمار فيه.

خلاصة الفصل

مما سبق نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا حيويا وهاما في الاقتصاد الجزائري ذلك أنها من أهم الركائز المعتمد عليها في محاربة الفقر والبطالة، من خلال توفير مناصب الشغل، واستيعاب حجم كبير من العمالة، وزيادة حجم الاستثمار، ومساهمتها في الناتج الداخلي وزيادة في القيمة المضافة.

كما تترجم زيادة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلال السنوات الأخيرة، في مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني وخفض البطالة بتحسين محسوس لمناخ وبيئة أعمال هذا القطاع، بغض النظر عن المساهمة الضئيلة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، ويعود هذا التحسن نتيجة دعم مختلف المؤسسات والهيئات المنجزة لهذا الغرض فهذه الزيادة المستمرة في القطاع على العموم هي تأكيد لنجاعة المؤسسات والبرامج الداعمة في تأدية مهامهم والأعمال المنوطة إليهم.

خاتمة

خاتمة

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعاً هاماً في الإقتصاد الوطني إذ أنه يساهم في تحقيق التنمية بشقيها الإقتصادي والاجتماعي من خلال زيادة الإنتاج الداخلي الخام، القيمة المضافة، خلق فرص العمل، القضاء على البطالة، الرفع من التصدير وزيادة القدرة على الابتكار إلى غير ذلك، الأمر الذي جعل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات السياسة الإقتصادية في الجزائر من أجل دفع التنمية عجلة إلى الأمام.

وفي هذا السياق قامت الجزائر وكغيرها من دول العالم، بإنشاء عدة هيئات ووكالات من أجل توفير بيئة ملائمة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سخرت لها كل أشكال الدعم المادي من أجل تطويرها وتحسين نمط التسيير بها، إلا أنه رغم المجهودات الذي بذلتها الحكومة إلا أن هذا القطاع مازال يعاني العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من القيام بالدور المنوط به لذلك وجب على الحكومة الجزائرية معالجتها والتخفيف من حدة آثارها، ويعتبر جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولات ANADE و الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة CNAC أحد هذه الآليات التي استحدثت بغرض توفير مناصب شغل للشباب عن طريق إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تساعد على خلق الثروة وتنويع النسيج الإقتصادي والخروج من التبعية للمحروقات، وتعتبر هذه الوكالات الملجأ الأول لأصحاب مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورغم هذه الهيئات المستحدثة في الجزائر، وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لازالت تعاني العديد من المشاكل والصعوبات لا بد من تداركها لتحقيق أقصى إستفادة.

نتائج الدراسة

يمكن القول أن التسهيلات والإطار القانوني لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر غير كافي، لأن العديد من المؤسسات التي تشتغل في مجال الحرف والصناعات التقليدية تعاني من مشكلة تسويق إنتاجها خاصة على مستوى الأسواق الخارجية أين لا يوجد وسيط يتكفل بهذه العملية، حتى من ناحية المنتجات الزراعية الراقية مثلاً كالزيتون الأساسية العطرية أو عسل النحل مثلاً عرفت نفس المشكل أين يشتكى أغلب المستثمرين من مشكلة التسويق على الرغم من الجودة العالية لهذه المنتجات والمطلوبة بكثرة في الأسواق الخارجية، وهذا ما يهدد وجود هذه المؤسسات التي تكون عرضة للإفلاس، كما أن أغلبية المشاريع الممولة في قطاع الخدمات كان لها إتجاه واحد من حيث النشاط حيث نلاحظ أن قطاع النقل قد إستحوذ على نسبة هامة من التمويل قبل أن تقوم الوكالة بتجميد التمويل لهذا النوع من النشاط، الذي لا يساهم بدرجة كبيرة في خلق الثروة أو التشغيل لأن مساهمته محدودة.

أبضا صعوبة تطبيق بعض المشاريع الإستثمارية الخلاقة بسبب إحتياجها للتكنولوجيا، ولتكالفتها العالية على الرغم من أنه الإجراءات الجديدة التي إعتمدتها الوكالة هي إعطاء علاوة 10% إستثنائية من كلفة الإستثمار إذا كان المشروع ذا خصوصية تكنولوجية، وعدم مراعاة الخصوصية التي تتميز بها مختلف المناطق عند وضع المشروع وتأسيس مؤسسة مصغرة أو متوسطة، لأنه المشاريع التي تطبق في منطقة ساحلية غير المشاريع التي تحتاجهم منطقة سهبية، فالمناطق الساحلية يكون الإستثمار مثلا في تربية المائيات والصيد البحري والإستثمار في الجانب السياحي، لكن المناطق السهبية والرعوية تحتاج إلى مشاريع في الفلاحة من خلال تربية الحيوانات والاهتمام بالمزايا الطبية للأعشاب بإعتبارها تمثل الطب البديل وبالإمكان تحقيق ثروة من هذه الأعشاب على غرار ما فعلته المغرب مع شجرة الأرغان.

كذلك نجد أن بعض الشباب إستفادوا من الدعم والتمويل لتأسيس المؤسسات المصغرة والمتوسطة إلا أنهم حولوا تلك الأموال غير الوجهة التي وجدت من أجلها ما طرح مشكلة مصداقية الشباب في محاولة العمل وخلق مؤسسات فاعلة إقتصادية، وأثر على الوكالات والصناديق الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على النتائج المحققة من طرف هذه المؤسسات حتى تضمن عودة الأموال التي منحتها وبالتالي تمول بها مشاريع جديدة إضافة إلى أن المؤسسات المستحدثة الناشطة في المجال الصناعي مازالت بعيدة عن التأثير في الاقتصاد الوطني والتعويل عليها في حالة الأزمات مقارنة مع الدول الأخرى، فهناك مشاكل تتعلق بالعقار الصناعي وتوفره، إضافة الى الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تؤدي إلى البطأ في تنفيذ المشاريع.

مشكلة الترويج للمنتجات محليا، وضعف ثقة المستهلك في هذه المنتجات مقارنة مع المنتجات المستوردة، فعلى الرغم من تشجيع المنتج المحلي ورفع راية ما سمي ب"منتوج بلادي" إلى أن هناك ضعف في الإقبال على هذه المنتجات بسبب قلة الجودة أو بسبب مشاكل تتعلق بالتعليب وغيره، حتى وإن كان هذا لا ينطبق على كل المنتجات بإعتبار أن هناك منتجات غذائية إستطاعت أن تفرض نفسها في السوق كنوعية مطلوبة وبجودة مقبولة.

عدم إستعانة بعض الشباب الراغب بالإستثمار في هذه المؤسسات بالمختصين العارفين بخبايا الاقتصاد والسوق وتزويدهم بخطة حول كيفية الإستثمار على الرغم من التسهيلات والدعم والمتابعة التي تعطيها الوكالة لهؤلاء، فهذه المؤسسات وبعد إنشائها ملزمة بالتأقلم مع معطيات السوق والبحث عن رغبات المستهلكين ومحاولة تلبيةها حتى تستطيع هذه المؤسسات الإستمرارية.

إختبار صحة الفرضيات

- الفرضية الأولى: "تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني من خلال ترقية الاستثمار والتجارية الخارجية"، حيث من خلال عرض مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من التشغيل، ترقية الاستثمار، التجارية الخارجية والناتج الداخلي الخام تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير في التأثير على هذه المتغيرات مما يساهم في تقوية الإقتصاد الوطني وبالتالي فرضية صحيحة.
- الفرضية الثانية: "تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالتية من ابرز الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، فرضية صحيحة تم تأكيدها في الفصل الثاني أثناء عرض أهم الوكالات والصناديق الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- الفرضية الثالثة: "تمكنت هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق جميع أهدافها"، لم تتمكن هذه الهيئات من تحقيق جميع أهدافها والدليل هو ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يشهد تذبذبا ناهيك عن المساهمة الشبه معدومة في الصادرات التي تعكس واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أنها لم ترقى إلى التطلعات وذلك لعد أسباب منها الشروط المفروضة من قبل البرامج على المؤسسات للإستفادة من الصيغ المتاحة من قبل الهيئات، عدم فعالية المتابعة للتمويل من قبل الهيئات، نقص الأيام التحسيسية بأهمية هذه الهيئات والبرامج.

الإقتراحات والتوصيات

يمكن اقتراح بعض التوصيات والاقتراحات تتمثل في ما يلي:

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المناطق الريفية والجنوب من خلال تقديم المشورة الإقتصادية والفنية فيما يتعلق بإقامة المشاريع الإستثمارية، ومنح الدعم اللازم لها؛
- ضرورة تهيئة الأراضي وتخصيص العقارات الصناعية مع توفير كل المستلزمات الضرورية لهذه المؤسسات؛
- تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل الشروع في تأهيل المؤسسة في حد ذاتها؛
- إنشاء منظومة إعلامية إقتصادية حديثة تهدف إلى توفير المعلومات والبيانات والإحصائيات لهذه المؤسسة؛
- التخفيف من الحواجز الجمركية والرسوم الضريبية وهذا حسب نشاط كل مؤسسة (توفير مناخ استثماري ملائم)؛

- العمل على ضمان وجود مرافقة فعالة في عملية إنجاز المشاريع المستفاد من الدعم المالي وخاصة في السنوات الأولى من بداية النشاط، وتقديم الدعم والمساعدة في الجانب الإداري والتسييري والمحاسبي لاكتساب الخبرة والقدرة على الإستمرار والابتكار، بهدف التقليل من مشاكل فشل المشاريع المنجزة أو إيجاد صعوبة في عملية تسديد القروض؛

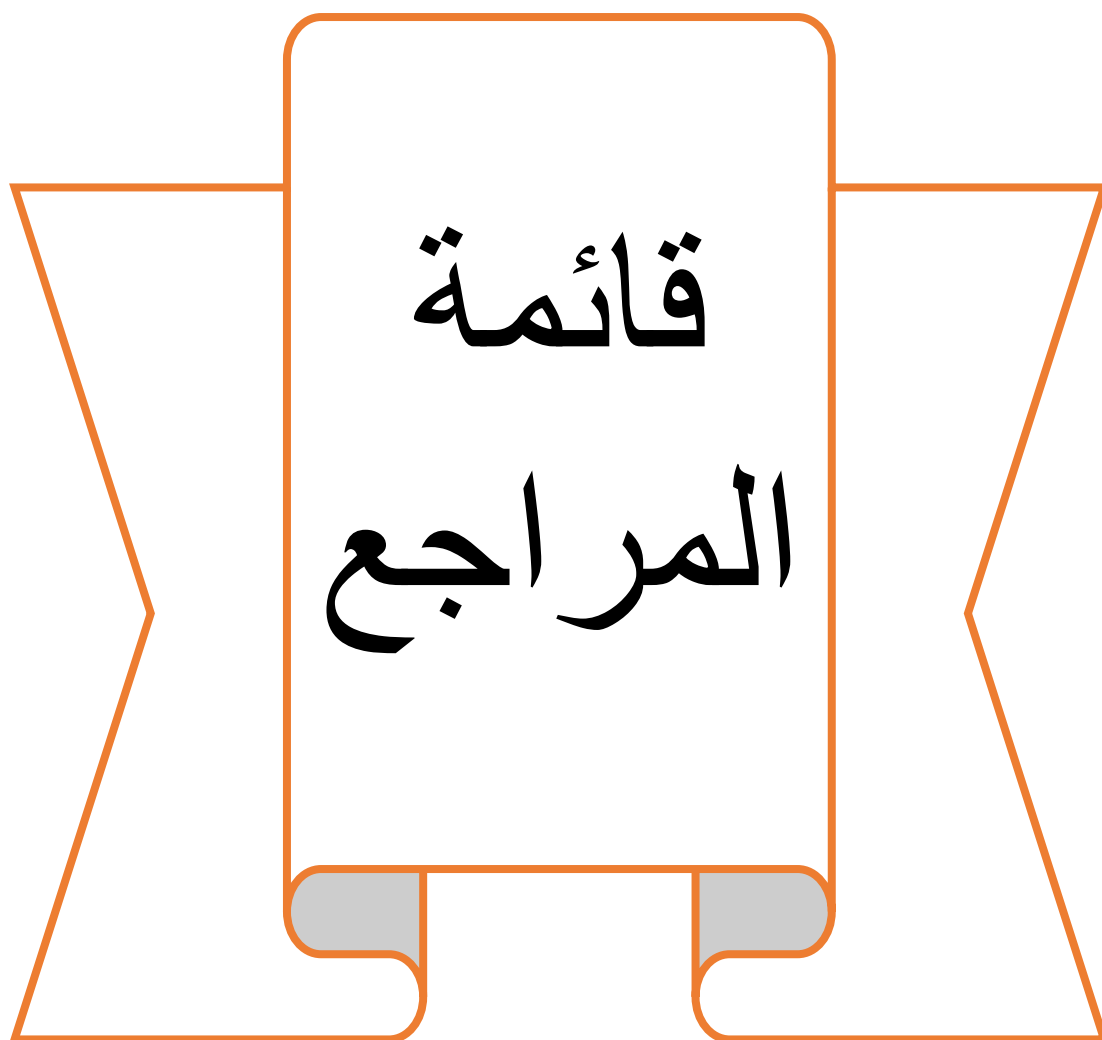
- العمل على إلغاء الفائدة الربوية على القروض الممنوحة من قبل الهيئات والبرامج المتعلقة بدعم الشباب، والعمل على إيجاد إجراءات بديلة لا تتعارض مع مقومات المجتمع الجزائري، كالتحويل الإسلامي مثلاً من خلال المضاربة والمشاركة؛

- العمل على إحداث بنوك ومؤسسات مالية بقوانين وتشريعات تعمل على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتكيف بصورة فعالة مع خصوصيات هذا القطاع، كإنشاء صناديق استثمار تتولى تجميع المساهمات المالية الصغيرة وجذب صغار المدخرين، حيث تلعب هذه المؤسسات المالية دور الوسيط المالي بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على دراسة طبيعة المشروع ورأس المال المطلوب وهامش الربح المتوقع.

أفاق الدراسة

من خلال التعرض لموضوع هذه الدراسة يتضح أنه يتعين البحث في العديد من النقاط التي لم يتطرق لها هذا البحث والتي تعتبر ضرورية لتسهيل دراسته وتحليل موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتضح الرؤية في هذا المضمرة، لذلك يفتح مجال للدراسة في عدة جوانب أخرى للموضوع أهمها:

- أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برامج التعاون الدولية على إكتساب ميزة تنافسية دولية؛
- مدى مساهمة المناخ الإستثماري في تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة؛
- أثر إصلاحات القطاع المصرفي على توفير البدائل التمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة؛
- أثر توجيه النشاط الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على متغيرات النشاط الإقتصادي.



كتب

1. أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة : مدخل بيئي مقارنة، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006 .
2. عبد الله خبايا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013 .
3. فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
4. كليفور بومباك، : أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتاب الأردني، عمان، الأردن، 2001 .
5. محمد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
6. محمد بلقاسم حسن بملول، الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، بدون مكان نشر، 2001 .
7. محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2005.
8. هايل عبد المولى طشطوش :المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 .
9. وسيم حسام الدين الأحمد، قوانين الاستثمار العربية، ط1، منشورات الجلي الحقوقية، لبنان، 2011 .

مذكرات

1. بلهادي سفيان: تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الإقتصادي - حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في :العلوم الإقتصادية، كلية :العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020/2019 .
2. خيار ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي في الفترة 2007-2012، مذكرة مكمل لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية- تأمينات وتسيير المخاطر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - ام بواقي، 2013/2012 .

3. دارف محمد , آليات وهيأت تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة تحليلية , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في المالية والمحاسبة, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, 2018/2017.
4. دارف محمد , آليات وهيأت تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة تحليلية , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في المالية والمحاسبة, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, 2018.
5. سويح سفيان، تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل بيئة الأعمال الإلكترونية -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2015/2014 .
6. شرقي حليلة، بوحايك فلة، دور الجباية في تشجيع الاستثمار المحلي بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف 2017-2016 .
7. شعباني لطفي، دور التحفيز الجبائي والادخال البورصي في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع دراسة حالة الجزائر في الفترة 2005-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013 .
8. شهرزاد برجى، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012 .
9. فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدراتها التنافسية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2018/2017 .
10. محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دور الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012 .

11. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير ، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة.، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف ، 2010/2011 .

المؤتمرات والملتقيات

1. برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 17/18 أفريل 2006.
2. مبارك بلاطة واخرون، الاليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الاولى: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في دعم الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف ، 25-28 ماي 2003 .
3. منصور بن عمارة، المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، مداخلة ضمن الدور التدريبية حول تمويل المشروعات. ص وم وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير . جامعة سطيف. 28 ماي 2008.
4. يونس قرار، تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملخص مداخلة مقدمة ضمن الملتقي العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14/15 مارس 2010.

مجلات

1. بشني يوسف و شرارة وليد ،الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد 11، العدد 01، جامعة مستغانم، 2022 .
2. بن عنتر عبد الرحمان ، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ،دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 العدد الأول ، 2017.
3. خروبي ياسمين، النظام القانوني للوكالة الوطنية في ترقية الاستثمار، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجزائر، المجلد 01 ،العدد 01 ،ديسمبر 2017.

4. خلخال منال، عماري رحمة جميلة، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث مناصب شغل جديدة، دراسة حالة ولاية عين تيموشنت خلال الفترة 2005 – 2018، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 02 (أوت 2021).
5. سليمة هالم - رابح خوني، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 08، المجلد 01، جامعة الوادي، 2016/06/30.
6. علي طالم . فريد بلخير، ضمان القروض كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة صندوق ضمان القروض (fgar)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، 2019-02-21.
7. كاميلاندرسون، مقالة بعنوان إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 46، 2009.
8. محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد رقم 07، 2009.
9. نوزاد عبد الرحمن الهيقي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي :الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد 24، 2006

مواد قانونية

1. الامر رقم 04-01 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات الاقتصادية العمومية وتسييرها وخصصتها، جريدة الرسمية رقم 47 سنة 2001.
2. الامر رقم 03/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، متعلق بالمنافسة، جريدة الرسمية، العدد 43 الصادر في 20 جويلية 2003.
3. قانون رقم 88/01 مؤرخ في 12.01.1988 يعدل و يتمم الامر رقم 75/59 المؤرخ في 26 09 1975 المتضمن القانون التجاري و يحدد القواعد الخاصة مطبقة على المؤسسات العمومية جريدة الرسمية عدد 2 صادر في 13/01/1988.
4. المادة 04 من القانون 18-01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية عدد 77، الصادر في 2001/12/15.

5. المادة 04، المرسوم التنفيذي 94 - 188 المؤرخ في جويلية 1994 ، المتعلق بانشاء الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية رقم 44 الصادر في 10 جويلية 1990.
6. المادة 01،02،03،04. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بالقرض المصغر ، الجريدة الرسمية ، العدد 06 ، 25 يناير 2004 .
7. المادة 05، المرسوم التنفيذي 94 - 188 المؤرخ في جويلية 1994 ، المتعلق بانشاء الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة.
8. المادة 07 من المرسوم التنفيذي 17 - 100 مؤرخ في 05 مارس 2017 ، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية 11 الديمقراطية الشعبية، العدد 16 ،الصادرة بتاريخ 08 مارس 2017.
9. المادة 08 من القانون رقم 17-02، المؤرخ في 10/01/2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11/01/2017.
10. المادة 09 من القانون رقم 17-02، المؤرخ في 10/01/2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11/01/2017.
11. المادة 10 من القانون رقم 17-02، المؤرخ في 10/01/2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11/01/2017.
12. المادة 26 من القانون 16-09 المؤرخ في 3 اوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46 الصادرة بتاريخ 3 اوت 2016 .
13. المادة السادسة، الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 1996/09/9/08 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي، العدد 52 .
14. المادة رقم 01،02،03،04 الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 1996/09/9/08 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي، العدد 52.

- 1) <https://andi.dz/>
- 2) [https://cgci.dz /](https://cgci.dz/)
- 3) https://cgci.dz / <https://dim-msila.dz>
- 4) <https://kenanaonline.com>
- 5) [https://www.angem.dz /](https://www.angem.dz/)
- 6) [https://www.cnac.dz /](https://www.cnac.dz/)
- 7) [https://www.fgar.dz /](https://www.fgar.dz/)
- 8) <https://www.ilo.org>
- 9) [www.mf.gov.dz /](http://www.mf.gov.dz/)
- 10) www.promoteur.ansej.dz